

البرتغال

إسبانيا

# مغربية عبور حدود لا تعبر

تقرير بعثة بشأن الأخطار التي يتعرض لها  
المهاجرون واللاجئون من جنوب الصحراء  
الكبرى عند الحدود الجزائرية-المغربية

المغرب

الجزائر



EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK  
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME  
الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان



كوبنهاغن - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣  
الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان  
Vestergade ١٦ - ١٤٥٦ Copenhagen K - Denmark  
هاتف + 45 32 64 17 00  
فاكس + 45 3264 17 02  
الموقع www.euromedrights.org

الحقوق محفوظة © ٢٠١٣: الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان

### معلومات ببليوغرافية

ردمك: ٩٧٨-٨٧-٩٢٩٩٠-٢٤-٢

العنوان: عبور حدود لا تعبر - تقرير بعثة بشأن الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون من جنوب الصحراء الكبرى عند الحدود الجزائرية-المغربية. المؤلف: ديفيد غنيس.  
المؤلفون المشتركون: الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان.  
الناشر: الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان.  
تاريخ النشر: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ - XX صفحة.  
اللغة الأصلية: الإنجليزية.  
الترجمة إلى الفرنسية: ساندرين بولفار.  
الترجمة إلى العربية: عدلي الهواري.  
الصور: الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان.  
التصميم: زينة خير الله.  
الكلمات الدلالية: حقوق الإنسان، الهجرة، اللجوء، الترحيل، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، الحماية.  
مصطلحات جغرافية: الجزائر/دول البحر الأبيض المتوسط/المغرب.

نشر هذا التقرير بدعم سخي من وكالة التنمية الدنماركية (دانيدا) والوكالة السويدية للتعاون التنموي (سيدا).



محتويات هذه التقرير ملك للشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، ولا يمكن أن تعتبر أنها تعكس موقفي دانيدا وسيدا بأي شكل من الأشكال.

# الملخص التنفيذي

أوفدت الشبكة الأوروبية-المتوسطية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وحزيران/يونيو ٢٠١٣ بعثتين إلى مغنية، وهي مدينة جزائرية قرب الحدود مع المغرب، للتحقيق في أوضاع المهاجرين واللاجئين القادمين إلى المدينة من جنوب الصحراء الكبرى. ويمثل المعبر الحدودي بين مغنية ونظيرتها وجدة على الجانب المغربي أحد المعابر الرئيسية للهجرة في شمال أفريقيا.

ومع أن الألوف من الجنوب صحراويين عبروا من خلاله في العقد الماضي، إلا أن تحويل سياسات الهجرة الأوروبية إلى شأن أمني وتطبيقها خارج حدود الدول الأوروبية أدى إلى تزايد أعداد الأشخاص الذين يجدون أنفسهم محصورين بين حدود البلدين (الجزائر والمغرب).

تسلط نتائج البعثتين الضوء على الأحوال الدراماتيكية للمهاجرين واللاجئين في المدينة الحدودية، وتؤكد البحوث التي أجرتها منظمات على الجانب المغربي من الحدود.

عمليات الترحيل من المغرب وإليه متكررة وتتم بصورة غير قانونية، وأثرت على الأغلبية الساحقة من المهاجرين، بما في ذلك الجماعات المعرضة للخطر كالنساء والقاصرين المسافرين بدون مرافق.

يواجه المهاجرون واللاجئون أثناء وجودهم في مغنية عددا من الانتهاكات الأخرى على أيدي السلطات الجزائرية، وتشمل على سبيل المثال الاعتقال التعسفي والاحتجاز، والسرقات، والضرب، وأعمال عنف أخرى. وينطبق الأمر نفسه على الذين يسكنون على الجانب المغربي من الحدود.

أدت معايير النظافة الرديئة إلى عواقب وخيمة على الأوضاع الصحية للمهاجرين، وخاصة الأمراض المزمنة، ولا يزال العنف الذي تمارسه أجهزة الأمن وحرس الحدود السبب الأول للإصابات.

ورغم الإمكانية الشكلية للوصول إلى المستشفيات، إلا أن موقف السلطات الجزائرية والعمالين في الرعاية الصحية يردع المهاجرين عن السعي إلى الحصول على مساعدة طبية. وهذا الموقف يؤدي عمليا إلى منع الحصول على رعاية صحية.

أما في حالات العمل، فإن المهاجرين يعملون في ظروف استغلالية، وتكرر الانتهاكات التي يرتكبها أصحاب العمل.

ورغم أن الجزائر وافقت في عام ٢٠٠٥ على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إلا أن المهاجرين بطرق غير نظامية في مغنية لا يتمتعون بأي حقوق ويعيشون في خوف دائم من الاعتقال والترحيل.

ووثقت الشبكة أيضا وجود عدد من اللاجئين في مغنية، بينهم قاصرون، ولكن الكثير منهم لا يعلم بوجود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجزائر، وبإمكانية تقديم طلب لجوء.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدم تمكن المفوضية السامية من العمل في المناطق الحدودية، حيث يكون المهاجرون أكثر عرضة للأخطار، أمر إشكالي للغاية.

ولكن حتى بالنسبة إلى المسجلين لدى المفوضية، لا يوجد أمل يذكر في حصولهم على حقوق اجتماعية واقتصادية نظرا لغياب نظام لجوء فعال في الجزائر، رغم أنها من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

إن وضع الجنوب صحراويين في مغنية لا يمكن حصره في إطار قضية محلية، بل يعد مثالا واحدا على انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأوروبية-المتوسطية.

وليس من الممكن للجزائر والمغرب إنكار أنهما تقعان على ملتقى مسارات رئيسية للمهاجرين في المنطقة، ويجب أن تقوما بدورهما كدولة مضيقة للمهاجرين واللاجئين.

ومع أن الجزائر والمغرب حاولتا تعزيز وحماية حقوق مواطني البلدين الذين يعيشون في الخارج، إلا أنهما امتنعتا عن عمل ذلك بالنسبة إلى المهاجرين القادمين إليهما.

وتمكن مشاهدة الآثار المباشرة لهذا الموقف في أماكن مثل مغنية، حيث تسحق الكرامة الإنسانية كل يوم. ولكن الآثار الطويلة الأمد لم تظهر بعد، وقد تضعف النضال العام من أجل حقوق المهاجرين في كل أنحاء العالم.

ولكن الجزائر والمغرب ليستا الدولتين الوحيدتين اللتين تستحقان اللوم، فالاعتبارات الحدودية الجغرافية-السياسية أصبحت تحرك هاتين الدولتين نحو التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي في عدد من القطاعات، من بينها إدارة الهجرة ومراقبة الحدود. والتعاون المؤسساتي في مجال الهجرة، في شكله الحالي، يبين دول طرفي ساحل المتوسط سوف يضعف حماية حقوق المهاجرين واللاجئين في المنطقة.

إن الرحلات تصبح أطول وأخطر، عندما تقلص القنوات القانونية إلى حد اضطرار المهاجرين إلى اللجوء إلى وسائل غير قانونية وخطيرة للسفر.

وبالتوازي مع ذلك، تزداد صعوبة إثبات طلبات الحصول على حماية، وهناك تدهور في أوضاع مؤسسات اللجوء وواجباتها في المنطقة بكاملها.

في هذا السياق، تذكّر الشبكة بأن الجزائر والمغرب لا تتحملان وحدهما مسؤولية إنشاء هيكل ورسن تشريعات متوافقة مع الاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها، بل تقع على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضا مسؤولية ضمان عدم السماح للاتفاقيات الموقعة مع الدول الأخرى بتشجيع انتهاك حقوق اللاجئين عند الحدود أو التسامح تجاه انتهاكاتهما.

# المحتويات

الاختصارات وأسماء الهيئات	٢
المقدمة	٣
المنهجية	٤
القسم الأول: الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى إلى الجزائر والإطار القانوني المنظم للهجرة واللجوء في البلاد	٦
تطور الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى إلى الجزائر	٦
مسارات المهاجرين عبر الجزائر	٨
حقوق المهاجرين واللاجئين في الجزائر	٩
القسم الثاني: مغنية وجاليات المهاجرين	١٣
مغنية: ملتقى طرق للهجرة	١٣
جاليات المهاجرين في مغنية	١٥
القسم الثالث: نتائج البعثة والأضرار التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون من جنوب الصحراء الكبرى في مغنية وحولها	١٩
عبور الحدود وعمليات الترحيل: الانتهاكات والعنف من قبل الشرطة وسلطات تطبيق الأمن في الجزائر والمغرب	١٩
الحصول على حماية من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	٢٤
الحصول على حقوق اجتماعية واقتصادية: فرص العمل وأوضاعه	٢٦
الحصول على حقوق اجتماعية واقتصادية: المسكن والرعاية الصحية	٢٨
أضواء على الجماعات الأكثر عرضة للخطر: وضع النساء والقاصرين	٣٢
الخاتمة	٣٥
التوصيات	٣٧
المراجع	٤٠
ملحق ١: معلومات عامة عن المهاجرين في مغنية	٤٥
ملحق ٢: قائمة بالمستجيبين	٤٦



## أسماء الهيئات المذكورة بحروف مختصرة

<b>CISP</b>	Comitato Internazionale per lo Sviluppo dei Popoli اللجنة الدولية لتنمية الشعوب
<b>EMHRN</b>	Euro-Mediterranean Human Rights Network الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان
<b>JRS</b>	Jesuit Refugee Service خدمة اللاجئين اليسوعية
<b>MSF</b>	Médecins Sans Frontières أطباء بلا حدود
<b>UNDP</b>	United Nations Development Programme برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
<b>UNHCR</b>	United Nations High Commissioner for Refugees المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
<b>UNODC</b>	United Nations Office on Drugs and Crime مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

## أسماء هيئات أخرى

Algeria Watch	مرصد الجزائر
Médecins du Monde	أطباء العالم
Migreurop	ميغريوروب (الهجرة-أوروبا)
Rencontre et Développement	لقاء وتنمية
Secours Catholique	العون الكاثوليكي



## المقدمة

المعبر بين مدينتي وجدة في المغرب ومغنية في الجزائر، اللتين يفصل بينهما ٢٧ كيلومترا، أحد ملتقيات طرق الهجرة الرئيسية في شمال أفريقيا. وهذه المنطقة هي المعبر الرئيسي الذي ترحل السلطات المغربية من خلاله المهاجرين إلى أراضيها بطرق غير عادية.

ولكن الحدود في تلك المنطقة أغلقت منذ عام ١٩٩٤، الأمر الذي يجعل ترحيل المهاجرين غير قانوني، ومحفوف بالمخاطر، إضافة إلى جعل حياة المهاجرين على جانبي الحدود خطيرة للغاية.

نشرت بضعة تقارير حول الأوضاع الدراماتيكية للمهاجرين واللاجئين في مدينة وجدة الحدودية، ولكن لم تجر بحوث مماثلة في مدينة مغنية الحدودية الجزائرية. ونشرت منظمات إنسانية وحقوق إنسان تقارير مثيرة للقلق، أشير فيها إلى أوضاع مزرية للمهاجرين الذين يعبرون الحدود، وإلى وجود شبكات لتفريب البشر وأخرى إجرامية تعمل في مدينتي وجدة ومغنية. وأشارت التقارير أيضا إلى الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الجزائرية والمغربية عند ترحيل المهاجرين من هذا الجانب أو ذلك.

في الوقت نفسه، سلطت النقابات ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر الضوء مرارا على أوضاع المهاجرين المعيشية المزرية في الجزائر عموما، وغياب الضمانات القانونية للاجئين.

ومن الأسباب الأخرى التي تدعو إلى القلق نتيجة وضع المهاجرين واللاجئين في مدينة وجدة الجزائرية، عدم وجود منظمات مدني تعمل في المدينة أو ضواحيها. وهذا عكس الوضع في مدينة وجدة المغربية، حيث توجد منظمات غير حكومية تقدم خدمات أساسية للمهاجرين.

وفي هذا السياق، قررت الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان إرسال بعثتين ميدانيتين إلى مغنية وضواحيها في شهري تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وحزيران/يونيو ٢٠١٣. والهدف الرئيسي من البعثتين التحقيق في وضع المهاجرين واللاجئين من جنوب الصحراء الكبرى المقيمين في مغنية أو يعبرون منها إلى مناطق أخرى.

وقد وثقت البعثتان تحديدا الانتهاكات التي تقوم بها السلطات، والحصول على حماية، والأوضاع المعيشية والصحية والعمل، ووضع الفئات المعرضة للخطر كالنساء (أ) والأطفال.

[١] تصنف المهاجرات واللاجئات كفتة معرضة للخطر لأنهن يتعرضن إلى أخطار أكثر وخاصة العنف الجنسي والإتجار بالبشر.

ومع أن هذا التقرير لا يشمل كل التفاصيل المتعلقة بوضع المهاجرين واللاجئين في مغنية، إلا أنه يهدف إلى أن يكون مصدرا أوليا للمعلومات للمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، وصانعي السياسات.

بعد شرح المنهجية المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات، يضم التقرير ثلاثة أقسام. الأول يقدم نظرة عامة على إطار الهجرة في الجزائر، وخاصة مسارات الهجرة، والإطار القانوني المطبق على المهاجرين واللاجئين في البلاد.

ويركز القسم الثاني على مغنية، ويبدأ بالحديث عن تطور المدينة وتحويلها إلى نقطة عبور رئيسية للمهاجرين في شمال أفريقيا، ثم يتحدث عن جماعات المهاجرين المستقرة في المدينة وحولها.

أما القسم الثالث، فيقدم النتائج التي توصلت إليها البعثتان، مع الإشارة إلى التقارير ذات الصلة الصادرة من قبل حول: (أ) المعابر الحدودية وعمليات الترحيل من المغرب وإليها.

(٢) الحصول على حماية من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. (٣) العمل وأوضاعه. (٤) الصحة والإسكان. (٥) وضع الفئات الأكثر عرضة للخطر كالنساء والقاترين.

وفي ضوء الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون في مغنية وفي الجزائر عموما، وزيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط في مجال الهجرة، يختتم التقرير بمجموعة من التوصيات التي ترفعها الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان إلى السلطات في الجزائر والمغرب، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وإلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والمشردين داخليا، إضافة إلى الجهات الفاعلة في ميدان المجتمع المدني دوليا ومحليا.

## المنهجية

اعتمدت بعثتنا الشبكة على وسائل بحث نوعي مختلفة في جمع البيانات المقدمة في التقرير حول وضع المهاجرين واللاجئين في مغنية. وتشمل الوسائل: الزيارات الميدانية، والمراقبة، ومقابلات شبه منظمة، مسجلة وغير مسجلة، مع أشخاص على أرض الواقع، ومقابلات سياقية غير مسجلة، وأحاديث مع أفراد من جماعات المهاجرين في مغنية وأماكن أخرى، وتحديدًا تلمسان ووههران (٢).

أوفدت البعثة الأولى بهدف رئيسي وهو الوصول إلى جماعات مختلفة من المهاجرين المقيمين في مغنية وضواحيها. وتمكن أفراد البعثة الأولى من إقامة اتصالات أولية مع شبكات مختلفة من المهاجرين المنتمين إلى جماعات مختلفة، مما كمل المعلومات التي جمعت في مرحلة لاحقة، ووضعها في سياقها. وكانت مساعدتهم في هذا الصدد مهمة.

وتمكن أفراد البعثة الأولى من زيارة بعض المخيمات التي تعيش فيها جماعات آتية من جنوب الصحراء الكبرى، وهي ذات أوضاع مزرية (توصف بأنها غيتو [ghetto]، أي منطقة معزولة). وجمع أفراد البعثة أدلة بصرية، مثل الصور والفيديوهات، متعلقة بالمساكن والأوضاع الصحية للمهاجرين واللاجئين الذين يعيشون في هذه المناطق.

وجمع أفراد البعثة الأولى معلومات إضافية في وهران، وزاروا أفرادا من جماعات مهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في حي الحاسي، وهو حي فقير يقع في جنوب غرب وهران. وزار أفراد البعثة أيضا أفرادا في تلمسان، وعقدوا هناك اجتماعا مع ممثلي المهاجرين المقيمين في المدينة (٣).

واجتمع أفراد البعثة الأولى مع جهات فاعلة مختلفة تعمل على قضايا المهاجرين، مثل الصحفيين ورجال دين وأفراد عاديين يقدمون المساعدة للمهاجرين، وكان الهدف من ذلك جمع معلومات إضافية عن الوضع العام لجنوب صحراويين الذين يعيشون في الجزائر أو يمرون عبرها إلى أماكن أخرى.

أما البعثة الثانية فقد ركزت أكثر على جمع روايات مباشرة من المهاجرين واللاجئين أنفسهم. وتمكن أفراد البعثة الثانية من مقابلة ١٨ شخصا في مغنية، بينهم أربعة قاصرين.

وتم تسجيل المقابلات حيثما أمكن، وبموافقة الشخص المعني، مع الحرص على السرية وعدم الكشف عن هوية الشخص. وفي الحالات المتبقية، حرص أفراد البعثة على وجود شخصين على الأقل في المقابلة من أجل تدوين معلومات دقيقة.

[٢] تم التحضير لبعثتي الشبكة الأوروبية-المتوسطية بعناية من قبل موفدين تابعين لمنظمات مجتمع مدني في الجزائر والمغرب، وشبكة الاتصالات التي تمكنوا من إقامتها مع أفراد جاليات المهاجرين الذين يعيشون في مغنية سهلت الوصول إلى المهاجرين في مغنية.

[٣] كانت تلمسان نقطة استراتيجية على مسار الهجرة إلى المغرب نظرا لقربها النسبي من الحدود (٥٢ كيلومترا من مغنية)، ولكن فيها حرية تصرف أكبر. وقت الزيارة، كان هناك ١٠٠-١٢٠ من المهاجرين، معظمهم من مالي والكاميرون، يسكنون في مهجع واحد في المدينة. وكانت الشبكة الأوروبية-المتوسطية تخطط للتحقيق في وضع المهاجرين الذين يعيشون في تلمسان، ولكن الشرطة الجزائرية أغلقت المهجع، وقامت إما بترحيل المهاجرين إلى الحدود أو أرغمتهم على مغادرة تلمسان والذهاب إلى وهران وتموشنت وسيدي بلعباس ومغنية.

وبالإضافة إلى المقابلات، تمكن أفراد البعثة الثانية من التحدث بشكل غير رسمي مع عدد من الأفراد، ومن إجراء مناقشات جماعية في مخيمات للمهاجرين.

وتبين من مجمل المعلومات التي جمعت أنها مفيدة في وضع المقابلات في السياق الصحيح، وفي تأكيد المعلومات الواردة فيها.

وأثناء وجود البعثة الثانية في مغنية، تمكن أفرادها من تأكيد الأدلة المتعلقة بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الجزائرية في حق المهاجرين واللاجئين في مغنية.

لم يكن وصول أفراد البعثتين إلى المهاجرين واللاجئين في مغنية سهلاً دائماً، فجماعات المهاجرين منظمة على أساس الجنسية أو العرق، مع وجود هياكل سلطة هرمية صارمة إلى حد ما. وينطبق هذا بشكل أكبر على المهاجرين الذين يعيشون في ضواحي المدينة.

الأفارقة القادمون من جنوب الصحراء الكبرى الذين يعيشون في ضواحي مغنية يعيشون عادة في أوضاع مزرية، مثل العيش على ضفاف جداول المياه.

ويتولى حماية الأمن قائد الجماعة ونائبه وآخرون يتبعون لهما. ويتعامل هؤلاء مع أي جهات خارجية ترغب في الوصول إلى المهاجرين واللاجئين في مغنية، بما في ذلك التعامل مع المنظمات غير الحكومية.

ولهذا السبب، لم يتمكن أفراد البعثة من الوصول إلى أفراد جاليات المهاجرين واللاجئين في الحالات التي رفض فيها قادة الجماعات أن يلتقي أفراد البعثة مع مواطنيهم.

وكما سيذكر لاحقاً، أدى ذلك إلى التأثير على إمكانية اللقاء مع نساء وقاصرين.

## القسم الأول

# الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى إلى الجزائر والإطار القانوني المنظم للهجرة واللجوء في البلاد

## تطور الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى إلى الجزائر

الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى إلى الجزائر ظاهرة جديدة نسبيًا. ومع أن الهجرة بين دول المنطقة جارية منذ السبعينيات، وبشكل رئيسي بين الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا (٤)، انطلقت الهجرة من غرب أفريقيا في أوائل عام ٢٠٠٠. وكان للأزمات في سيراليون وليبيريا والكونغو ونيجيريا وساحل العاج دور مهم في تعطيل تدفق الهجرة الإقليمية، وتوجيهها نحو شمال أفريقيا وأوروبا. وتتكسر السلطات المحلية منذ زمن طويل الواقع المتعلق بالهجرة من جنوب الصحراء الكبرى، إذا تعتبر السكان المهاجرين عابرين للبلاد في طريقهم إلى المغرب وأوروبا. وتعرضت تقديرات الحكومة الجزائرية للانتقاد على أساس أنه لا يمكن الثقة بها، ولا تقدر الظاهرة حق تقديرها.

وقد أشارت الإحصاءات الرسمية إلى وجود ٣٢ ألف شخص من جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في الجزائر في عام ٢٠٠٨، في حين أكدت دراسات وجود ٥٠ ألف شخص يسكنون في مدينة تمنراست الجنوبية وحدها، ناهيك عن ذكر الذين يسكنون في المدن الحدودية الأخرى [انسعد ٢٠٠٨]. ووفقًا للجنة الدولية لتنمية الشعوب، كان يعيش في الجزائر في عام ٢٠٠٨ عدد يتراوح بين ٦٠-٨٥ ألف مهاجر من جنوب الصحراء الكبرى. ومن بين هؤلاء ٢٦ ألف مهاجر بطريقة غير نظامية [الشبكة الأوروبية-المتوسطية ٢٠١٢].

وبالإضافة إلى ذلك، استمر تصاعد اعتقال وترحيل الجنوب صحراويين طوال عام ٢٠٠٠، وتم طرد ٤١ ألف مهاجر بطريقة غير نظامية بين ٢٠٠٩-٢٠١١ (٥). ويشير آخر ما توفر من أرقام قدمتها الحكومة الجزائرية إلى وجود ٢٥ ألف مهاجر ولاجئ بطرق غير نظامية من جنوب الصحراء الكبرى، معظمهم من مالي والنيجر، مع حلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (٦).

من الصعب التمييز بين المهاجرين الراغبين في الاستقرار في الجزائر أو المرور عبرها، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الجزائر تستضيف مزيجًا من موجات المهاجرين التي تشمل لاجئين فارين من الاضطهاد والنزاعات المسلحة، أو من أوضاع يسودها العنف، وعدم الاستقرار (تحديدًا من غرب أفريقيا) [MSF ٢٠١٣؛ لاشر ٢٠١٠]، إضافة إلى مهاجرين يغادرون بلادهم بحثًا عن فرص اجتماعية واقتصادية جديدة، ولكن دون أن يكون لديهم خطة محددة.

وأدى النزاع الذي نشب في مالي في الآونة الأخيرة إلى تفاقم الوضع، وإلى قيام السلطات الجزائرية بإغلاق ثلاثة مواقع حدودية مع مالي في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وهي برج باجي مختار، وتينزاواتين، وتيمياوين. وهذا بدوره زاد من صعوبة تمكن المهاجرين واللاجئين من المنطقة ودول أخرى من الوصول إلى الجزائر (٧).

ومن الشائع بين المهاجرين بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل، تغيير خطتهم بضع مرات منذ وقت مغادرتهم بلادهم، وذلك بناء على المعلومات الجديدة التي يحصلون عليها على الطريق، والمخاطر والفرص التي لم تؤخذ في عين الاعتبار في مرحلة سابقة، أو لعدم توفر الموارد المالية [كولير، ٢٠٠٧؛ UNODC ٢٠١٢].

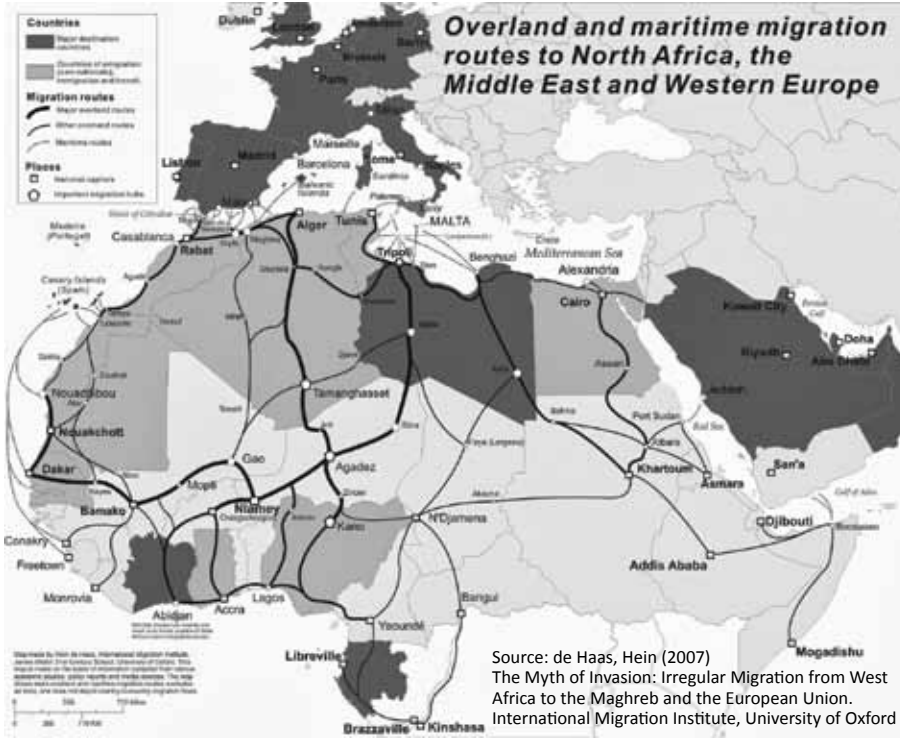
[٤] كانت الهجرة الإقليمية الموسمية حيوية للاقتصاد المحلي على مدى أكثر من ٣٠ سنة. لعبت العلاقات التاريخية والثقافية والاجتماعية والقرب الجغرافي دورًا في ديمومة هذه الهجرة، التي تتم في الغالب على أساس موسمي. المهاجرون يأتون من مالي وموريتانيا والنيجر بدافع غياب الفرص الاقتصادية والعمل، وكانوا يستقرون في المنطقة الجنوبية من الجزائر، ويجدون عملاً في الاقتصاد غير الرسمي. القرب الجغرافي ووجود شبكة علاقات قوية بين الجاليات ساعدا على جعل هؤلاء المهاجرين أقل عرضة للخطر من قبل السلطات الجزائرية، وترحيلهم أقل احتمالًا [CISP ٢٠٠٨].

[٥] للمزيد من المعلومات، انظر/ي "٢٥٠٠ لاجئ من جنوب الصحراء الكبرى في الجزائر، وأكثر من ٤١٠٠٠ حالة ترحيل بين ٢٠٠٩-٢٠١١"، مرصد الجزائر، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على الرابط التالي [شوهده في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٣]: [http://www.algeria-watch.org/fr/article/2011.htm\\_pol/migration/expulsions\\_2009](http://www.algeria-watch.org/fr/article/2011.htm_pol/migration/expulsions_2009)

[٦] أعلنت وزارة الداخلية الجزائرية عن وجود ٦٠٠٠ مهاجر غير نظامي في ذلك الوقت، من بينهم ٢٥٠٠ ليسوا من دول في شمال أفريقيا، و١٧٠٠٠ من ليبيا، و١٥٠٠٠ من سورية. للمزيد من المعلومات، انظر/ي: محمد صائب موزيت، "منذ عام ٢٠١١، الهجرة إلى الجزائر هجرة بسبب أزمات"، مرصد الجزائر، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على الرابط التالي: [http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/migration/migration\\_de\\_crise.htm](http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/migration/migration_de_crise.htm)

[٧] للمزيد من المعلومات، انظر/ي "الجزائر ملتقى تدفقات الهجرات"، ١١ آب/أغسطس ٢٠١٣، على الرابط التالي [شوهده في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣]: [http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/migration/algerie\\_carrefour.htm](http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/migration/algerie_carrefour.htm)

وانظر/ي أيضا "٢٥٠٠ لاجئ من جنوب الصحراء الكبرى في الجزائر، وأكثر من ٤١٠٠٠ حالة ترحيل بين ٢٠٠٩-٢٠١١"، مرصد الجزائر، على الرابط التالي [شوهده في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٣]: [http://www.algeria-watch.org/fr/article/2011.htm\\_pol/migration/expulsions\\_2009](http://www.algeria-watch.org/fr/article/2011.htm_pol/migration/expulsions_2009)



وقرار البقاء في شمال أفريقيا يتخذ على نحو متزايد بعد القيام بعدد من المحاولات الفاشلة لعبور الحدود الأوروبية، وإدراك أن دول المغرب قد توفر فرصا اقتصادية أفضل من المتوفرة في بلادهم غير المستقرة وغير الآمنة [هاس، ٢٠٠٨]. كما أن الهجرة المؤقتة والموسمية من سمات موجات الهجرة تلك (٨).

وأظهرت دراسات مختلفة أن الرغبة في الاستقرار في الجزائر بدلا من مواصلة الرحلة إلى المغرب وأوروبا مرتبطة غالبا بالبلد الأصلي ومستوى تعليم المهاجرين، فمواطنو مالي وموريتانيا أكثر استعدادا للبقاء في الجزائر، أما القادمون من غرب أفريقيا، ومن حصلوا على مستوى أعلى من التعليم، فيميلون أكثر إلى مواصلة الرحلة نحو أوروبا [حمودة في UNODC ٢٠١٢؛ CISP ٢٠٠٨]. ويميل المهاجرون العابرون إلى الاستقرار في المدن الساحلية الشمالية الكبيرة، فهي توفر فرصا اقتصادية أكبر، وفرصة لجمع ما يكفي من المال لمواصلة الرحلة [CISP ٢٠٠٨].

وقد حددت الدراسة التي أجرتها اللجنة العالمية لتنمية الشعوب عام ٢٠٠٨ (٩) صورة للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، وتتلخص في أن المهاجرين معظمهم من الرجال، ومن فئة عمرية من ٢٦ وحتى ٤٠ سنة (٦٧٪)، ويأتون من مناطق حضرية. ولكن تمكن ملاحظة زيادة في عدد النساء المهاجرات، ويمكن توقع زيادة هذا النمط في المستقبل مع تطور شبكات الدعم المنظمة.

معظم الرجال المهاجرين عازبون، أما النساء فمعظمهن متزوجات. وأغلبية المهاجرين رجالا ونساء، كانوا يعملون في بلادهم قبل مغادرتهم، وكانوا يعملون في العادة كغنيين وكهربائيين وتجار وأصحاب دكاكين وخياطين.

ويشير معظم المهاجرين إلى العوامل الاقتصادية كسبب رئيسي لاتخاذ قرار الهجرة. وتلعب أسباب أخرى (وضع عائلي صعب مثلا) دورا في اتخاذ القرار [CISP ٢٠٠٨]. هذه النتائج متوافقة مع استنتاجات تم التوصل إليها في الجزائر وغيرها، الأمر الذي يشير إلى أن الدافع هو جاذبية أسلوب الحياة ومستويات المعيشة في شمال أفريقيا وأوروبا، إضافة إلى فرصة تحسين الوضع العائلي، وزيادة الدخل المحدود الذي يتم الحصول عليه في البلد الأصلي [UNODC ٢٠١٢].

[٨] أجري بحث شمل عينة مكونة من ٢١٣٤ مهاجرا يعيشون في الجزائر، ووجد أن ٥٧٪ من الذين تمت مقابلتهم كانوا في الجزائر من قبل من أجل العمل، و ٧٠٪ كانوا يخططون للعودة إلى بلادهم الأصلي خلال سنوات قليلة [حمودة في UNODC ٢٠١٢].

[٩] أجريت الدراسة على عينة تكونت من ٢١٤٩ مهاجرا غير نظامي ضمن سكان يقدر عددهم بـ ٢١٥٠٠ نسمة في مواقع مختلفة من الجزائر. للمزيد من المعلومات، انظر/ي [CISP ٢٠٠٨].

أكبر موجات الهجرة إلى الجزائر تأتي من النيجر (٣٥٪)، ثم مالي (١٥٪)، ثم نيجيريا (١٥٪)، ثم المغرب (١٠٪) [UNODC ٢٠١٢]. ولكن جماعات من جميع دول غرب أفريقيا موجودة الآن في الجزائر، حيث توجد جاليات كبيرة نسبياً من الكاميرون وساحل العاج وغامبيا وغينيا كوناكري.

### مسارات المهاجرين عبر الجزائر

هناك ممران بريان رئيسيان يصلان إلى شمال أفريقيا. الأول من شرق أفريقيا، ويعبر تشاد والسودان. والثاني من وسط وغرب أفريقيا، وعبر مالي (١٠) والنيجر بشكل رئيسي.

مسار القادمين من غرب أفريقيا، ذو الصلة الأكبر بالجزائر، يبدأ غالباً في السنغال، وينتج نحو موريتانيا والمغرب وينتهي بجزر الكناري. والمسار الآخر يبدأ من مالي باتجاه الجزائر والمغرب، أو من النيجر إلى الجزائر أو ليبيا [UNODC ٢٠١٢]. ولكن هذه المسارات قد تبدأ أيضاً في نقاط أبعد في القارة الأفريقية، من دول مثل كاميرون ونيجيريا.



ويصل المهاجرون الجزائر عادة من نقطتي عبور. الأولى أغاديز في النيجر، وغاو في مالي. والمواقع الحدودية الرئيسية هي عين غزاهم على حدود الجزائر مع النيجر، وتينزاواتين، وبرج باجي مختار على الحدود مع مالي.

أول المدن الجزائرية الرئيسية قرب الحدود مع النيجر هي مدينة تمنراست في أقصى الجنوب الجزائري. تتركز في هذه المدينة أغلبية الجنوب صحراويين المهاجرين واللاجئين بطرق نظامية وغير نظامية، والعمال الموسميّين، أو المهاجرين المرّجلين حديثاً.

أما الراغبون في الاستمرار نحو المغرب وأوروبا فيتجهون إلى مغنية ثم إلى وجدة في المغرب (١١). والراغبون في الذهاب إلى ليبيا يتجهون نحو جانت.

يعتمد المهاجرون عادة على شبكات تهريب ووسطاء لتنظيم الرحلة ومتطلباتها. ويبدو أن الدراسات تشير إلى أن الأغلبية تغادر بلادها بإرادتها، وعموماً ضمن استراتيجيات عائلية، وليس نتيجة إكراه خارجي كالاستعباد أو الإتجار بالبشر [UNODC ٢٠١٢].

[١٠] النزاع الأخير في مالي وإغلاق الجزائر الحدود مع مالي من جانب واحد قد يكون له أثر على مدى استخدام هذا المسار في المستقبل.

[١١] عدد قليل من المهاجرين يركبون البحر من الجزائر إلى أوروبا مباشرة [CISP ٢٠٠٨]. السبب ليس معروفاً، وقد يكون اعتبار المسار البحري غير آمن ما فيه الكفاية، أو أن شبكات التهريب ليست متطورة ما يكفي، أو أن السلطات الجزائرية تسيطر على المنطقة.

### حقوق المهاجرين واللاجئين في الجزائر

شددت دول المغرب الإجراءات خلال السنوات القليلة الماضية للتصدي للهجرة غير النظامية، وذلك في سياق النمط الحالي من التعاون بين دول شمال أفريقيا وأوروبا في شأن الحدود.

وأدى ذلك إلى زيادة في العنصرية المؤسسية، وفي تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين واللاجئين [دي هاس ٢٠٠٨]. ومع أن الجزائر كانت في العادة تبنى نهجا مرحبا بالمهاجرين، خاصة القادمين من الدول المجاورة (١٢)، إلا أنها بدأت في تشديد الإجراءات على نحو متزايد، وسن تشريعات تجرم صراحة الهجرة غير النظامية. ولا تشمل التشريعات ضمانات ملائمة لحماية الجماعات الأكثر عرضة للخطر، مثل اللاجئين والنساء والقاصرين غير المصحوبين.

ورغم أن الجزائر طرف في اتفاقية جنيف والبروتوكولين المتعلقين بها، ووقعتها بدون تحفظات في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٧، وكذلك وقعت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (وقعتها في عام ٢٠٠٥)، إلا أن الجزائر لم تسن بعد قانونا بشأن الهجرة واللجوء يكون متوافقا مع هذه الاتفاقيات (١٣).

وما يجعل حماية المهاجرين صعبا في السياق الجزائري أن الموجات القادمة من جنوب الصحراء الكبرى مختلطة، فعدد الجهات النهائية للمهاجرين والمسارات المتبعة والجنسيات في تزايد. ودوافع مغادرة البلد الأصلي متعددة ومتنوعة، وكذا الحال بالنسبة للاحتياجات ومستويات التعرض للخطر.

وفي سياق أنماط الهجرة المجزأة على نحو متزايد، حيث قد تستغرق الرحلة سنوات، فإن التغييرات في البلدان الأصلية للمهاجرين قد تعني أن من كانوا في البداية مهاجرين اقتصاديين قد تنشأ لديهم حاجة جديدة للحماية لسبب آخر.

### الهجرة ودخول البلد والبقاء فيه

القوانين الرئيسية التي تنظم الهجرة إلى الجزائر هي القانون رقم ٠٨-١١ الصادر بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ المتعلق بشروط دخول الأجانب ومغادرتهم وحركتهم في البلاد، والقانون رقم ٠٩-١ الصادر بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، وتم فيه تشديد العقوبات للحد من الهجرة غير القانونية وحركة المهاجرين [الشبكة الأوروبية المتوسطية ٢٠١٢].

ومع أن الجزائر وقعت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إلا أنها لم تنفذها بالكامل بعد، ولا تسترشد السلطات الجزائرية بهذه الاتفاقية في تعاملها مع المهاجرين الذين يدخلون البلاد بطريقة غير قانونية، مع أنها تنطبق عليهم بصرف النظر عن الصفة القانونية للمهاجر، والمادة ٦٧ من دستور البلاد تمنح الحقوق الكاملة، بما في ذلك الحماية القانونية، للأجانب المقيمين بالبلاد بصورة قانونية فقط.

وينص القانونان على الإجراءات التي تحدد الدخول القانوني للبلاد، وتشمل امتلاك وثيقة هوية سارية المفعول وتأشيرة دخول. ولا يحتاج إلى تأشيرة مواطنو الصحراء الغربية والمالديف والمغرب وتونس وليبيا ومالي وسيشيل واليمن وماليزيا وموريتانيا وسورية. ويمكنهم البقاء في الجزائر ثلاثة شهور من تاريخ الختم الذي يطبع على جواز سفرهم على الحدود.

ولهذا السبب، وحتى عهد قريب، كان الكثير من المهاجرين من غرب أفريقيا يلجؤون لشراء جواز سفر مالي بتواطؤ من السلطات المالية، فهذه أسهل طريقة لدخول

[١٢] هذا صحيح تماما خاصة بالنسبة للطوارق، الموزعين حاليا بين الجزائر ومالي ونيجر، ويتمتعون بحرية الحركة في الدول الثلاث.

[١٣] لم تسلم الجزائر بعد تقريرها المتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وكان من المقرر تقديمه في أيار/مايو ٢٠١٢. انظر/ي الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بخصوص آخر تقرير قدمته الجزائر على الرابط التالي: <http://www2.ohchr.org/english/bodies/cmw/docs/co/CMW-C-DZA-COI.pdf>

الجزائر والبقاء فيها. ولكن بعد إغلاق حدود الجزائر مع مالي في الآونة الأخيرة، صار من المستحيل على حملة جوازات سفر مالي عبور الحدود، وبالتالي ختم جواز السفر وتجديد التأشيرة. هذه الأوضاع تعني أن عددا متزايدا من المهاجرين أصبح يدفع للجوء إلى الهجرة غير النظامية. ومع أن السلطات الجزائرية لم تبد بعد رد فعل بهذا الصدد، إلا أنه لا توجد ضمانات بأنها ستواصل غض الطرف عنها في المستقبل.

وبدلا من حماية حقوق المهاجرين، يهدف القانونان المذكوران أعلاه في المقام الأول إلى تجريم الهجرة غير النظامية، وأي طرف مشارك في عملية تهريبهم. ويتعرض المهاجرون دائما إلى التدقيق في هوياتهم في الشوارع أو في أماكن عيشهم، ويتعرضون للاعتقال مرارا.

وإذا وجدوا وهم بدون وثائق سليمة، تتم مقاضاتهم على أساس الدخول إلى البلاد والبقاء فيها بطريقة غير قانونية، ويتعرضون بالتالي إلى الحبس من شهرين إلى ستة شهور، مع إمكانية الترحيل إذا تكررت مخالقات الشخص، أو ارتكب جريمة خطيرة، أو أخل بالنظام العام. وفي حالات أخرى، يرسل الشخص إلى مقر الشرطة الرئيسي، ويطلق سراحه، ولكن مع أمر بمغادرة البلاد خلال ١٥ يوما.

إضافة إلى ذلك، أي شخص يكتشف أنه ساعد المهاجرين على دخول البلاد أو البقاء فيها أو مغادرتها بطريقة غير قانونية يتعرض للحبس من سنتين إلى ٢٠ سنة (المادة ٢٦)، إضافة إلى غرامة تبلغ ثلاثة ملايين دينار جزائري.

### الحصول على حماية للاجئين: المكتب الجزائري لشؤون اللاجئين وعديمي الجنسية ودور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

مع أن الجزائر من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، إلا أنها لاتزال بعيدة عن العمل بنظام لجوء فعال وشامل (١٤). ورغم أن الدستور والتشريعات في الجزائر تمنح المواطنين الأجانب المقيمين فيها بطريقة قانونية نفس حقوق المواطنين الجزائريين تقريبا (١٥)، إلا أن هذه الحقوق لا يتمتع بها الأشخاص ذوو الوضع غير النظامي، بما في ذلك اللاجئون.

تأسس المكتب الجزائري لشؤون اللاجئين وعديمي الجنسية في عام ١٩٦٣ لتنفيذ اتفاقية جنيف، وهو مسؤول مباشرة عن تقييم طلبات اللجوء. ولكن المكتب لم ينشر معلومات علنية عن عمله، وتبين أن إجراءاته تفتقر إلى الشفافية وهي عشوائية إلى حد كبير (١٦).

ولا تعرف معدلات الاعتراف باللاجئين، ولم يتم الاعتراف بعد بأي لاجئ من دول جنوب الصحراء الكبرى. ولا تأخذ قرارات المكتب في عين الاعتبار حقيقة أن مفوضية شؤون اللاجئين منحت صفة لاجئ بمقتضى اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ في عدد من الحالات. والمكتب ليس ملزما بإعطاء تفسير عند رفض طلب لجوء.

ووفقا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الجزائر [المفوضية ٢٠١٣]، فإن عدد اللاجئين في البلاد بلغ حوالي ٩٤١٠ في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، من بينهم ٩٠٠٠ أتوا من الصحراء الغربية واستقروا في مخيم اللاجئين بتندوف. وهناك ٤٠٠٠ فلسطيني (معظمهم لم يطلب مساعدة المفوضية)، وهناك ٤٠ لاجئا من الكونغو، و٧٠ لاجئا من دول مختلفة.

في الوقت نفسه، كان هناك حوالي ١٧٧٠ لاجئا ينتظرون الاعتراف بهم، معظمهم من الكاميرون (٧٠٠)، وساحل العاج (٢٨٠)، وسورية (٢٤٠)، ونيجيريا (١٢٩). ولكن أرقام التخطيط من قبل مفوضية شؤون اللاجئين لعام ٢٠١٣ قدرت وجود ١٠٠٠ طالب لجوء من سورية. أما الحكومة الجزائرية فتقدر العدد بـ ١٥٠٠٠ من سورية (١٧)، و١٥٠٠ من مالي.

وبشكل عام فإن البطاقة الصفراء أو الزرقاء التي تصدرها مفوضية شؤون اللاجئين لا تجيز للشخص الإقامة في البلاد. ولذلك، فإن السلطات الجزائرية تعتبر جميع اللاجئين

[١٤] ذكرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنها في أواسط ٢٠١٣، وبناء على طلب السلطات الجزائرية، حددت خبيرا للمساعدة على صياغة قانون لجوء متوافق مع المعايير الدولية. انظر/ي تقرير المفوضية على الرابط التالي: <http://www.unhcr.org/pages/٤٩٤٨٥٤٦٦.html>

[١٥] نص المادة ٦٧ من الدستور الجزائري: "يتمتع كل أجنبي، يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونيا، بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون".

[١٦] انظر/ي ورقة معلومات صادرة عن الشبكة الأوروبية-المتوسطية عام ٢٠١٢ حول الجزائر على الرابط التالي: <http://www.euromedrights.org/٢١/asylum-and-migration-in-١٢/eng/٢٠١٢-the-magreb>

[١٧] انظر الملاحظة رقم [٩] في الهوامش.



من جنوب الصحراء الكبرى بحكم الواقع مهاجرين غير نظاميين، وتندرج قضيتهم في نطاق قوانين الهجرة.

ونتيجة لذلك، فهم عرضة للاعتقال والاحتجاز في أي لحظة على أساس دخول الأراضي الجزائرية بطريقة غير نظامية. والشيء الوحيد الذي يميزهم عن غيرهم هو الدعم الاجتماعي والاقتصادي الذي يحصلون عليه من مفوضية شؤون اللاجئين بالشراكة مع منظمات غير حكومية محلية (١٨) [الشبكة الأوروبية-المتوسطة ٢٠١٢].

وفي الماضي، كان حملة البطاقات الصادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين عرضة للترحيل أيضا، ولكن يبدو الآن أن هذا توقف بعد قيام المفوضية بحملات توعوية تستهدف السلطات الجزائرية المعنية.

وكانت الحكومة الجزائرية صرحت في مناسبات مختلفة أن رفع قضية استئناف لدى محكمة جزائرية مكفول لأي شخص مهما كانت جنسيته. ولكن الأدلة الميدانية التي جمعت من المهاجرين والمحامين تظهر أن المهاجرين المعتقلين لا يمنحون فرصة الاتصال بمفوضية شؤون اللاجئين أو بمحام، ولا يطلعون على حقوقهم ولا يتلقون مساعدة من مترجم.

إضافة إلى ذلك، يؤدي مناخ الخوف الدائم الذي يحيط باللاجئين في الجزائر إلى منع معظمهم من المطالبة بأي حق في الحصول على تعويض.

ومع أن لمفوضية شؤون اللاجئين مكاتب في الجزائر ومخيم تندوف منذ عام ١٩٧٩ (١٩)، لا تزال المفوضية غير قادرة على العمل بشكل كامل في الجزائر، فالمسؤولون في المفوضية لا يسمح لهم بحرية الحركة في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في الجنوب والمناطق الحدودية، حيث يبقى عدد كبير من المهاجرين من جنوب الصحراء محصورين طيلة أسابيع أو شهور أثناء رحلاتهم بدون موافقة مسبقة من السلطات الجزائرية (رسميا لأسباب أمنية).

### الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

الأوضاع المعيشية للمهاجرين في الجزائر مزرية للغاية. معظم المهاجرين يعيشون في بيوت قديمة أو مهاجع، حيث ضيق المساحة والافتقار إلى الغاز والتدفئة هو الأمر المعتاد، أو يعيشون في مواقع بناء أو بنايات لم يكتمل بناؤها بعد، وذلك بدون ماء أو وسائل صرف صحي.

ويمثل المسكن المشكلة الأكبر للاجئين من جنوب الصحراء في الجزائر [لاشر ٢٠١٠]، لأن أصحاب البيوت لا يسمح لهم بإسكان من لا يحمل إذن إقامة ساري المفعول، وهم ملزمون بالتبليغ عن الأجنبي الذي يسكن لديهم في أقرب مركز شرطة أو درك، وإلا فإنهم يواجهون احتمال التعرض لغرامة تتراوح بين ٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ دينار جزائري.

أما العمل في القطاع الرسمي فمقتصر على الأجانب الذين بحوزتهم إذن عمل ساري المفعول، وهم عرضة لعدد من المتطلبات التي على صاحب العمل أن يلبئها (٢٠). يتم تشغيل المهاجرين غير النظاميين عادة في مجالي البناء والزراعة. ويبدو أن هناك فرص عمل لبعض الأشغال التي تحتاج إلى مستوى متوسط من المهارة (مثل الكهربائيين وذوي الحرف اليدوية، وما شابه ذلك)، إضافة إلى التجارة على مستوى صغير. ويعمل بعض المهاجرين كحراس أو في الاعتناء بالحيوانات، أو يقومون بأعمال أخرى وضيعة مقابل السكن وأجر صغير [٢٠٠٨ CISP].

وقد برزت في الآونة الأخيرة حاجة أكبر للحصول على تعليم نظرا لارتفاع نسبة الإناث بين المهاجرين، وارتفاع عدد الأطفال المهاجرين الذي يمرون عبر الجزائر أو يعيشون فيها.

[١٨] اللاجئون وطالبو اللجوء الذين تعترف بهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين يمكنهم الحصول على مساعدة من خلال بعض البرامج التي وضعتها المفوضية مع شركاء محليين، وتشمل المساعدة: الدعم الاجتماعي والسكن والمساعدة الطبية والقانونية وتعليم خاص للأطفال.

[١٩] أنشئ تمثيل فخري للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الجزائر عام ١٩٧٩، وافتتحت مكاتب للمفوضية رسميا في عام ١٩٨٥، بعد توقيع اتفاقية رسمية مع الجزائر في عام ١٩٨٤. وقد أغلقت المكاتب بضعة شهور في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ نتيجة هجوم إرهابي استهدف مكاتبها. وقد أعادت المفوضية فتح مكاتبها في تموز/يوليو ٢٠٠٨، واستأنفت نشاطاتها بالكامل عام ٢٠٠٩.

[٢٠] وفقا للمادة الرابعة من قانون ٢٠٠٨، يجب على أصحاب العمل الإعلان عن توظيف أجنبي دون تأخير إلى السلطات المختصة، وعليهم تقديم الوثائق الملائمة التي تجيز عمل الشخص، وخلافا لذلك يتعرض صاحب العمل إلى غرامة مقدارها ٢٠٠٠٠-٨٠٠٠٠ دينار جزائري.

يمكن تسجيل أبناء المهاجرين في المدارس شريطة تمكّنهم من متابعة الدراسة باللغة العربية، وهذا شرط لا يستطيع تلبية كثير من الصغار الآتين من دول ناطقة بالفرنسية.

وليس من السهل على المهاجرين الذين لا يحملون وثائق تقديم المستندات الضرورية لتسجيل الصغار في المدارس، وتسجيلهم يعتمد في العادة على طيبة مدير/ة المدرسة. مثل هذه الشروط تؤثر تأثيرا كبيرا على التحاق الصغار بالمدارس الحكومية، ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى خيار واحد وهو الالتحاق بمدرسة خاصة من خلال وساطة من جمعيات محلية (٢١).

ويواجه المهاجرون أيضا عددا من المشكلات عند تسجيل المواليد الجدد. ومع أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تكفل حق المواليد الجدد في الحصول على وضع قانوني، لا يتمكن المهاجرون غير النظاميين في بعض الحالات من الحصول على شهادات ميلاد لأبنائهم، أو تسجيلهم لدى السجل المدني. ونتيجة لذلك يصبح بعض المواليد الجدد عديمي الجنسية عمليا (٢٢).

وعلى عكس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، فإن الحصول على رعاية صحية مجاني في المستشفيات الجزائرية. ولكن لا يتمتع بالرعاية الصحية عمليا إلا جزء صغير من المهاجرين (٢٣). ويرجع ذلك جزئيا إلى غياب المعلومات، فالمهاجرون أنفسهم لا علم لهم غالبا بهذه الفرصة، ويخشون التعرض للاعتقال أو الترحيل عند الذهاب إلى المستشفى، أو نتيجة لعنصرية الأطباء أو موظفي السلطات الإدارية [الشبكة الأوروبية-المتوسطية ٢٠١٢].

[٢١] قامت جمعية "لقاء وتنمية"، وهي أحد شركاء مفوضية شؤون اللاجئين، بتعليم ٤٠ طفلا في الجزائر العاصمة، والفضل في ذلك يعود إلى تمويل من المفوضية لتعليم اللاجئين، ومن جمعية "العون الكاثوليكي" لتعليم المهاجرين الذين لا يحملون وثائق [الشبكة الأوروبية-المتوسطية ٢٠١٢].

[٢٢] في حالات أخرى يفضل بعض المهاجرين تسجيل المواليد الجدد تحت جنسية مختلفة، وخاصة المالية، على أمل أن يسهل ذلك حياة المولود/ة في الجزائر.

[٢٣] على سبيل المثال، بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مدينة تمراست في حزيران/يونيو ٢٠١٣ توصلت إلى أن الخدمات الصحية الجزائرية متاحة للمهاجرين، وتقدم لهم اختبارا لفيروس نقص المناعة ومعالجات دوائية.

## القسم الثاني

# مغنية وجاليات المهاجرين

### مغنية: ملتقى طرق للهجرة

مغنية مدينة صغيرة، ولا توجد فيها قاعدة صناعية حقيقية، وفيها نشاطات قليلة في مجالات السياحة والأعمال والتجارة. وفي المدينة حضور عسكري كثيف، فأفراد حرس الحدود والدرك وأجهزة الأمن يراقبون وسط المدينة والمناطق المحيطة بها، إضافة إلى وجود شبكة من المخبرين والمتعاونين بين المواطنين الذين ييقون السلطات على علم بما يجري.

وقد أغلقت الحدود بين الجزائر والمغرب في عام ١٩٩٤ بعد تبادل البلدين الاتهامات بالقيام بأعمال تخريبية (٢٤). وقد أدى ذلك إلى نشوء سوق سوداء، وارتفاع في مستويات النشاطات الإجرامية التي تتم بتواطؤ من السلطات المحلية في المغرب والجزائر. وتشمل النشاطات هذه تهريب المخدرات، أو السلع العادية (مثل الغاز وزيت الزيتون أو الأغنام)، إضافة إلى تهريب البشر. ويقال أيضا إن شبكات دعارة قد نشأت على امتداد الحدود دون أي قدرة أو استعداد من البلدين لاتخاذ إجراءات مضادة فعالة [MSF ٢٠١٣]؛ MSF ٢٠١٠؛ لاشر ٢٠١٠].



المركز الحدودي بين مغنية ووجدة أغلق رسميا في عام ١٩٩٤ (المشهد من الجانب الجزائري)

ولكن إغلاق الحدود لم يشكل عائقا أمام زيادة موجات الهجرة بين البلدين. تقع مغنية على بعد ١٣ كيلومترا عن الحدود مع المغرب، و٢٧ كيلو مترا عن وجدة، نظيرتها على الجانب المغربي. قصر المسافة بين المدينتين يجعلهما مرتبطتين ارتباطا وثيقا وتعتمد إحداهما على الأخرى (٢٥)، ويجعل مغنية نقطة عبور استراتيجية على مسارات الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى إلى المغرب وإلى إسبانيا في نهاية المطاف (٢٦). وبوسع المهاجرين في مغنية التعويل على شبكة قديمة من المهريين الذين يمارسون التهريب منذ سنوات عديدة (٢٧).

ورغم أن مغنية تمثل نقطة مرور، إلا أن الكثير من المهاجرين يضطرون للبقاء فيها بسبب فشل محاولاتهم لعبور الحدود، أو لأن الشرطة المغربية تعتقلهم وترحلهم إلى الجزائر. ولكن تتوفر في مغنية لبعض المهاجرين بعض فرص العمل في القطاع غير الرسمي (الزراعة والبناء والاعتناء بالحدائق) تمكنهم من تمويل بقية رحلتهم.

[٢٤] اتهمت الجزائر الحكومة المغربية بدعم جماعة إرهابية إسلامية تعمل في الجزائر، واتهمت الحكومة المغربية أجهزة الأمن الجزائرية بالمسؤولية عن التفجير الذي حدث في مراكش عام ١٩٩٤ الذي أسفر عن مقتل ١٦ شخصا.

[٢٥] على الجانب الأخر من الحدود، عدد المهاجرين في وجدة لا يزال ثابتا نسبيا، مع المهاجرين المطرودين من مدن مغربية أخرى والذين وصلوا حديثا من الجزائر. يختبئ الكثير من المهاجرين في الأراضي الحرجية وفي أحياء بعيدة عن وسط المدينة، وفي القرى المحيطة، خشية أن تعتقلهم الشرطة. آخرون يجدون مأوى في الكهوف والبيوت المهجورة على الطريق من الحدود. أوضاع معيشتهم مزرية، مع أنه لا شك في أن أوضاعهم تحسنت نتيجة وجود منظمات غير حكومية، دولية ومحلية. انظري على سبيل المثال تقارير صدرت حديثا عن منظمة أطباء بلا حدود [MSF ٢٠١٣؛ MSF ٢٠١٠]. وعن ميغريوروب [٢٠٠٨].

[٢٦] تبعد مغنية ٢٠٠ كيلو متر عن مليلة التابعة لإسبانيا، الأمر الذي يجعل مغنية البوابة الأكثر استخداما للوصول إلى أوروبا من هذه المنطقة.

[٢٧] المسار الذي يبدأ من السواحل الجزائرية إلى أوروبا لا يزال غير مستخدم من قبل المهاجرين الجنوب صحراويين. وقد حسنت شبكات التهريب وسائل وإجراءات النقل؛ قوارب سريعة ومثبتة ذات محركات دفع حديثة، ومعدات لتحديد المواقع، واستخدام الأرزاد الجوية وغير ذلك من المعلومات عن حالة البحر. وحتى الآن لا يستخدم هذا المسار سوى "الحراقة" الجزائرية (قوارب نقل المهاجرين غير النظاميين). ولكن هذا الوضع قد يتغير بسرعة نتيجة تطور شبكات أمنة وموثوق بها، فتكون نتيجة ذلك نقل المهاجرين من تمرناست إلى هيران مباشرة بدلا من مغنية.

ويقول من أجريت معهم مقابلات إن المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى استخدموا هذا المسار في فترة ١٩٩٥-١٩٩٧، وطلائع المهاجرين اعتمدوا على القليل من الموارد لتنظيم عملية عبور الحدود. وكانت استراتيجيات المهاجرين في البداية مرتجلة، وكانوا يقيمون في مهاجع غير رسمية أو يقيمون في مناطق البناء في ضواحي البلدة.

ولكن في فترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، أصبح هذا المسار معتمدا نظرا لتزايد عدد القادمين، وزيادة معدل فترة البقاء. وفي أواخر التسعينيات وبداية ٢٠٠٠، كانت أكبر مجموعة من المهاجرين المارين عبر مغنية تأتي من الكونغو وساحل العاج وسيراليون. ومع مرور الوقت تنوع المهاجرون أكثر، وصار بينهم مهاجرون من مالي، وغينيا بيساو، وغينيا كوناكري، وغانا، وغامبيا، والكاميرون، وبوركينا فاسو والسنغال.



مشهد لمغنية من ضواحيها

من الصعب تقدير حجم وجود المهاجرين من جنوب الصحراء في المدينة وضواحيها، وتراوحت الأعداد خلال السنوات، ويعتمد ذلك على تبدل سياسة السلطات المغربية والجزائرية، ووضع السلامة العام. خلال عام ٢٠٠٤، ذكر أنه كان في مغنية ٣٠٠٠-٤٠٠٠ مهاجر غير نظامي، ثم انخفض العدد انخفاضا كبيرا وبلغ ٤٠٠-٦٠٠ في أعقاب الأحداث التي وقعت في سبتة ومليلية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (٢٨).

وتحت ضغط من الاتحاد الأوروبي، وكرد فعل على سياسة مغربية متزايدة القمع، قررت السلطات الجزائرية وضع حد للتعايش السلمي النسبي مع المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى. وفيما يتعلق بمغنية تحديدا، تم تنفيذ عمليتين رئيسيتين في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وكانت الثانية في إطار برنامج ميديا ٢ (MEDA II)، وهو برنامج موله الاتحاد الأوروبي وخصص فيه عشرة ملايين يورو للجزائر لتدريب شرطة الحدود ومكافحة "الهجرة غير القانونية، وأدى إلى تنفيذ أول عملية كبيرة لاعتقال وترحيل المهاجرين من المغرب وجنوب الجزائر" [فريحي ٢٠٠٨].

ولكن بعد شهور قليلة من هاتين العمليتين، زاد عدد المهاجرين على ما كان عليه في الماضي [بنسعد ٢٠٠٨]، وقدر بسبعة آلاف مهاجر (٢٩)، أربعة آلاف منهم في وسط المدينة، وثلاثة آلاف في مناطق معزولة (غيتو).

وردا على ذلك، قامت السلطات الجزائرية بحملة كبيرة من الاعتقال والترحيل في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وأزالت تماما أي وجود لمخيمات مهاجرين على جوانب جداول المياه، فانخفض عدد المهاجرين في المنطقة انخفاضا كبيرا (٣٠).

[٢٨] في ٢٨ و٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حاول الألواف من المهاجرين ليلا عبور سياجات الأسلاك الشائكة التي تفصل المغرب عن سبتة ومليلية التابعتين لإسبانيا. أصيب بعض المهاجرين بعيارات أطلقها حرس الحدود، الأمر الذي أسفر عن مقتل ١٧ مهاجرا وجرح المئات. الكثير من المهاجرين الذين شاركوا في هذه المحاولة استخدموا مسار مغنية، وهذا الحادث المأسوي وجه ضربة كبيرة لآمال المهاجرين في الوصول إلى أوروبا عن طريق المغرب. إضافة إلى ذلك، صار المهاجرون يدركون جيدا وحشية وعنف حرس الحدود المغربية والإسباني، ولم يتردد حرس الحدود المغربية في ترحيل عدد من الجنوب صحراويين إلى الحدود المغربية الجنوبية بمحاذاة الصحراء الكبرى.

[٢٩] مع أن هذا العدد يشير إلى عدد المهاجرين الإجمالي، بصرف النظر عن وضعهم القانوني، من الصحيح افتراض أن معظم المهاجرين في مغنية مهاجرون غير نظاميين. وهذا لأن معظم المهاجرين القادمين من الجنوب عبروا حدود الجزائر مع مالي والنيجر بدون تصريح، أو بقوا فترة أطول مما تجيز لهم التأشيرة الجزائرية. أما الذين أتوا إلى مغنية من المغرب فقد تم ترحيلهم عبر حدود مغلقة رسميا، وفي الغالب تصادر الشرطة المغربية جوازات سفرهم.

[٣٠] توقيت هذه العملية المحدد غير معروف، ولكن اللجنة الدولية لتنمية الشعوب ذكرت إنها شطبت مغنية من القائمة عندما بدأت عملية اختيار مواقع لبحث تجريبه في عموم البلاد بخصوص المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى. مخيمات اللاجئين دمرها الدرك تماما، وكل المهاجرين تقريبا إما تم ترحيلهم أو هربوا إلى مدن أخرى مثل غرداية أو أدرار أو تمنراست [CISP ٢٠٠٨].

وبعد فترة لم تطل، عاد وجود الجنوب صحراويين إلى النمو ثانية. وقد يكون انخفاض في الوقت الحاضر، ولكنه مشابه لما كان عليه في ٢٠٠٤.

هذا الافتراض يبدو منسجما مع استنتاجات البحث الذي أجرته منظمة أطباء بلا حدود في وجدة، إذ تشير إلى زيادة عدد المهاجرين في المنطقة الحدودية خلال العامين الماضيين نتيجة عمليات الترحيل التي قامت بها السلطات المغربية والجزائرية، ونتيجة استمرار عبور الحدود بين مغنية ووجدة (٣١).



مهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى في ضواحي مغنية

نتيجة الحملة التي قامت بها السلطات الجزائرية في أواسط العقد الماضي، لم يعد بوسع المهاجرين الجنوب صحراويين التحرك بحرية في مغنية دون المجازفة بأن يتم تفتيشهم واعتقالهم، واحتمال ترحيلهم. وتقوم قوات الشرطة بانتظام بعمليات صغيرة وكبيرة في مناطق المهاجرين المعزولة، وتجردهم من ممتلكاتهم، وتدمر خيامهم وأكوأخهم. ويعيش المهاجرون مختلفين عن الأنظار وفي مناخ من الخوف الدائم. ومع مرور الوقت تكونت لديهم ضغينة قوية تجاه المجتمع الجزائري المحلي، الذي يعتبرونه كارها للأجانب، ومتعصبا وقمعيا (٣٢).

كما أن المهاجرين في مغنية لا يتقون بالمجتمع المدني، ويشمل ذلك الأكاديميين والصحفيين والمنظمات غير الحكومية، التي لم تسفر زياراتها المتفرقة عن أي تحسن في أو أوضاعهم، بل على العكس، إذ يتذكر عدد من المهاجرين الذين أجريت معهم مقابلات أن الشرطة الجزائرية كانت تقوم بأعمال عنف انتقامية فتأتي إلى المخيمات، وتعتقل عددا من المهاجرين، وأحيانا تضرب عددا منهم وتحرق خيامهم وممتلكاتهم.

### جاليات المهاجرين في مغنية

في أوائل العقد الماضي، بدأ المهاجرون من جنوب الصحراء ينظمون جالياتهم، ومن بين الأسباب تزايد عدم الأمان، وزيادة عدد المهاجرين الذين يمرون عبر المنطقة، وزيادة الفترة الزمنية التي يقضونها في مغنية (٣٣). وشمل التنظيم الانتقال إلى الريف

[٣١] خلال عام ٢٠١٢، ساعدت منظمة أطباء بلا حدود حوالي ٥٠٠ شخص شهريا، وبلغت الذروة ٧٠٠ شخص في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وسجلت المنظمة في عام ٢٠١٢ أعلى عدد من الناس منذ ٢٠٠٥ الذين يحاولون عبور الحدود مع سبتة ومليلة التابعتين لإسبانيا، الأمر الذي يعني احتمال وجود تدفق من المهاجرين الاتيين من الجزائر [MSF ٢٠١٣].

[٣٢] رغم المصاعب، ذكر المهاجرون الذين كانوا في وجدة أن الوضع على الجانب الآخر من الحدود أسوأ، فهناك تعليمات من السلطات المحلية تمنع سائقي سيارات الأجرة من نقل مهاجرين غير نظاميين.

[٣٣] شهدت مغنية أيضا تدفقا كبيرا من اللاجئين القادمين من آسيا والشرق الأوسط. وخلافا للجنوب صحراويين، لم يغادروا المدينة ولم يقيموا مخيمات، بل ظلوا في المدينة، وحصلوا على سكن من المهجرين، أو في بنايات لهم يكتمل بناؤها [فرحي ٢٠٠٨]. عدد من المغاربة أيضا يعبر هذه النقطة الحدودية بطريقة غير نظامية بحثا عن فرص عمل في البناء أو الزراعة.

المحيط بالمدينة، وإقامة مخيمات [يشير إلى المخيم بـ (غيتو)] وفق الجنسية أو العرق (٣٤). ووفقا للمعلومات التي جمعت في مغنية، كان النيجيريون أول جالية كبيرة تقيم غيتو في مغنية.

إحدى الخطوات الكبرى على طريق التحول هذا كان وضع تسلسل هرمي للسلطة داخل كل جالية، مع رئيس له عدد من المساعدين، ويكونون مسؤولين عن حماية أمن أفراد الجالية أثناء وجودهم في مغنية، إضافة إلى إدارة العلاقات مع الجاليات الأخرى. ولكل جالية في مغنية لجنة إدارة تدير شؤونها، ويمنحها أفراد الجالية سلطات كاملة.

وبالنسبة إلى الجاليات الكبيرة، مثل النيجيرية والكاميرونية، يعد انتخاب هذه اللجنة، التي تسمى حكومة، مسألة جديّة جدا. والشخص الوحيد الذي يتكرر انتخابه هو رئيس الجالية. وبعد اختياره، يعين مساعدين له أحدهم بصفة مراقب، وآخر بصفة سكرتير، وثالث بصفة مشرف (المسؤول عنه هو المراقب)، ومسؤولين آخرين (٢-٦). وتتراوح فترة الرئاسة، ولكنها في العادة إما ثمانية شهور أو ١٢ شهرا أو ١٨ شهرا.

ولا يزال هذا النمط من التنظيم موجودا في حياة جاليات المهاجرين، ويتم من خلاله تنظيم سلوك المهاجرين في المنطقة الحدودية. والمخيمات التي تعمل بنظام رئيس الجالية موجودة أيضا في مدن أخرى على مسار الهجرة مثل تمراست أو وجدة على الجانب المغربي.

ولكن، ووفقا للسياق المحلي، أي العلاقة مع السلطات المحلية والمجتمع المدني، وحجم الجالية المهاجرة، والجنسيات الرئيسية، قد تكون الجالية منفتحة على الآخرين، وصارمة في تطبيق الأحكام والأنظمة الداخلية. والمؤكد أنه تبعا لقدرات الرئيس ومهاراته الدبلوماسية، قد تكون العلاقات بين الجاليات المختلفة سلمية نسبيا، أو متوترة إلى حد ما. وقد تسهم المنافسة بين رؤساء الجاليات، أو على منصب الرئيس ضمن الجالية الواحدة، إلى تعريض الجالية إلى أخطار إضافية وزيادة حساسية أوضاعها.

المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في مدينة مغنية وضواحيها. والمناطق الرئيسية التي يوجدون فيها هي: (أ) المدينة نفسها. (ب) مواقع البناء، وأكواخ وأماكن للسكن المؤقت قرب المدينة. (ج) واديا جدارية مياه (وردفو والعونية)، وهما من روافد نهر وادي تافنة، الواقع في ضواحي المدينة باتجاه الحدود مع المغرب.



مشهد علوي لمدينة مغنية وضواحيها. الطريق رقم (N7) يفصل المدينة عن الحقول الزراعية والواديين الذين تعيش فيهما جاليات المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى

[٣٤] الصحفي الإيطالي ستيفانو لبييرتي زار مغنية في عام ٢٠٠٥. ووصف وجود "قرية" حقيقية مقسمة إلى أحياء حسب الجنسية. وكتب يقول: "بعد ٣٠٠ متر رأينا القرية: خيام عديدة من الخيزران مغطاة بأكياس بلاستيكية. الغرف مقامة على ضفة نهر جافة. الوادي كله كان منقطا بهذه الأكواخ الصغيرة السوداء، التي بدت كأكياس قمامة سوداء كبيرة. كل مجموعة من الأكواخ تنفصل عن الأخرى ببضعة حقول غير مزروعة، وكانت بمثابة حدود بين أحياء المخيم. الانطباع من الأعلى هو أنك أمام ثلة نمل. مئات من الناس يتحركون في المخيم، يدخلون الخيام ويخرجون منها، يحملون أشياء، وخرانات ماء، وملابس لغسلها [...] وكان يبدو أنه بين وسط مغنية، ومغنية الجنوب صحراوية منطقة حرام، منطقة تشكل الحدود بين هاتين المدينتين المتوازيتين [ترجمة معد التقرير]. للاطلاع على وصف ستيفانو لبييرتي بالكامل، أنظر/ي إلى الجنوب من لامبيدوزا"، ٢٠٠٨، الناشر: مينيموم فاكس، روما.

وبالنظر إلى قيود الوقت، ولاعتبارات استراتيجية، ركزت الشبكة الأوروبية-المتوسطية على المجموعة الثالثة. فقد بدأ المهاجرون في الموقعين الأولين غير مستقرين ويصعب الوصول إليهم، وأظهرت المعلومات التي جمعت أنه نتيجة لعسكرة مغنية والمناطق القريبة منها ينتقل المهاجرون من موقع إلى آخر ويختارون موقعا على أساس مؤقت ولفترة محدودة من الزمن. في الوقت نفسه، فكرت الشبكة في إمكانية أن يؤدي البحث في هذه المناطق إلى وضع المهاجرين في دائرة الخطر من انتقام السلطات المحلية.

مخيمات المهاجرين تقع خارج حدود المدينة، ورغم هشاشة أوضاعها إلا أنه تبين أنها مستوطنات أكثر تنظيما وذات هياكل. وهذا مكن الشبكة من الوصول إليها بشكل مستقر وأمن نسبيا. يتركز عدد كبير من المهاجرين في هذه المخيمات ذات المساحة المحدودة (يعيش في المستوطنة الواحدة ١٠-١٥ أو ١٠٠-١٢٠ من المهاجرين). ورغم التبديل الكبير في المهاجرين، يبدو أن في هذه المخيمات عددا أكثر استقرارا من المهاجرين في الموقعين الآخرين. وقررت الشبكة التركيز على هذه المستوطنات المحاذية للنهر لأنها تستضيف أغلبية المهاجرين الراغبين في عبور الحدود إلى المغرب، أي المجموعة الأكثر عرضة للانتهاكات التي ترتكبها السلطات المغربية والجزائرية.

معظم الحقول المحيطة بمغنية ممتلكات خاصة، وبالتالي لا يمكن المهاجرين الوصول إليها، أما الأراضي المحاذية للنهر في الوادي فهي عامة، ويعيش في الوادي إحدى عشرة جالية من عشر جنسيات على أرض طولها عشرة كيلو مترات، والجاليات هذه من الكامبيون والسنغال والكونغو وغامبيا وغانا ومالي (هناك جاليتان من مالي)، وساحل العاج، وغينيا كوناكري ونيجيريا، وبوركينا فاسو.

تعيش كل جالية وحدها في جزء مختلف من الوادي، وهي مستقلة عن الجاليات الأخرى وتدير ذاتها. ولكن الحدود بين الجاليات ليست صارمة، إذ يمكن للأشخاص الذي يحملون جوازات سفر مختلفة أو من مناطق مختلفة أن يعيشوا في بعض الأحيان ضمن نفس الجالية (٣٥). وهذا ينطبق على مواطني غينيا بيساو، الذين ليس لديهم مخيم خاص (غيتو) ويتوزعون على مخيمات مختلفة.

وأثناء البعثتين، وبفضل المفاوضات والمشاورات مع الرؤساء والشيوخ، أي المهاجرين الذين ينتمون لجالية معينة وبوسعهم القول إنهم أقاموا طويلا في مغنية، تمكن موفدو الشبكة الأوروبية-المتوسطية من زيارة أربعة مخيمات لجاليات من غامبيا وغينيا كوناكري وساحل العاج والسنغال.

وتظهر البيانات التي جمعت أن المهاجرين الذين يعيشون في هذه المخيمات أغلبيتهم من الذكور، وأعمارهم ٢٠-٣٠ عاما (مع استثناءات قليلة)، وعدد قليل من القاصرين والنساء (أنظر/ي الملحق ١ للجدول الذي يلخص البيانات التي جمعتها الشبكة بخصوص كل مخيم).

معظم المهاجرين لديهم وضع قانوني معقد غير مستقر، وأوضاعهم متنوعة، ولكنها تشمل عدم حيازة جواز سفر، وحيازة جواز سفر من دول أخرى (معظمها من مالي لأسباب ذكرت سابقا)، وحيازة بطاقة صفراء من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. الكثير من الأشخاص الذين جرى ترحيلهم من الجزائر أو المغرب أبلغوا الشبكة أن أفراد الشرطة وحرس الحدود صادروا جوازات سفرهم. ويمكن تصنيف معظم المهاجرين في فئة "حالة قانونية مزعومة"، إذ ليس لهم الحق القانوني في الإقامة في الجزائر، وهم غير مسجلين في وثائق.

تتراوح فترة الإقامة في مغنية من شهور قليلة إلى بضعة شهور، وبعض المهاجرين وصلوا للتو من مغنية لأول مرة، وآخرون عادوا مرة ثانية وثالثة وحتى عاشرة. يصل الجنوب صحراويين إلى مغنية من أماكن متعددة، فهي النقطة التي يعبرها العدد الأكبر من المغرب عبر وجدة، ومن جنوب الجزائر عبر مسار تمرناست/غرداية قادمين

[٣٥] توصف المخيمات بأنها مقسمة على أساس الجنسية، ولكن من الواضح أن العلاقات الأخرى مهمة للمهاجرين في اختياراتهم، كالقرابة والعلاقات الأسرية، والقرب الجغرافي والثقافي، والثقة المتبادلة التي نشأت أثناء الرحلة الطويلة، إلى آخره.

من النيجر، آخرون عبروا الجزائر قادمين من ليبيا أو تونس. وبالنظر إلى أن الغرض من المجيء إلى مغنية لكونها نقطة عبور، يخطط المهاجرون عادة للبقاء فيها أقصر فترة ممكنة (٣٦).

المهاجرون الذين يصلون إلى مغنية ويخططون لعبور الحدود يأخذهم مسؤول الجالية إلى المخيم مباشرة (٣٧). وهناك يعرفون على أنفسهم، ويدفعون للمراقب مبلغا من المال مقابل حق البقاء، وتبلغ الكلفة عادة ١٥ يورو للإقامة و٥٠ يورو لعبور الحدود.

ولكن كلفة عبور الحدود لبعض الجاليات كالجالية النيجيرية قد تبلغ ٤٠٠ يورو للشخص الواحد. والمهاجرون الذين ليس لديهم مال يسمح لهم أيضا بالبقاء مؤقتا، ولكن يطلب منهم أن يجدوا بسرعة مصدر دخل، أو اقتراض مال من صديق أو قريب من أجل تسديد ديونهم. ومدة بقاء المهاجر في المخيم تعتمد عادة على عدد المرشحين لعبور الحدود الموجودين في المخيم. عندما يبلغ العدد ثمانية يقوم مهرب بنقلهم إلى الجانب الآخر من الحدود، ويحصل على ٢٠ يورو مقابل كل عبور. في بعض الحالات، إذا كان مهاجر مستعدا لدفع مبلغ كبير من المال وعبور الحدود فورا، قد يبقى في المخيم أقل من ٤٨ ساعة. في هذه الأثناء يتلقى حماية من اثنين من المسؤولين في الجالية. ومن الواضح أن عبور الحدود يمثل مصدر الدخل الرئيسي للجالية وحاشيته (٣٨).

[٣٦] أنظر/ي الملحق رقم ٢ للحصول على معلومات عامة عن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، وأصولهم، والمسارات التي استخدموها، ومدة المكوث.

[٣٧] عدد من المسؤولين من جاليات مختلفة يقفون في محطة القطار بحثا عن مهاجرين ينزلون من القطار. ويؤخذ المهاجر الجديد إلى مخيم أبناء بلده.

[٣٨] كشف مهاجرون أن رؤساء الجاليات الكبيرة يمكن أن يجمعوا مالا يبلغ مئة ألف يورو خلال فترة رئاسة واحدة.



## القسم الثالث

## نتائج البعثتين والأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون الجنوب صحراويين في مغنية وحولها

### عبور الحدود وعمليات الترحيل: الانتهاكات وأعمال العنف التي تمارسها شرطة الحدود وأفراد أجهزة تطبيق الأمن في الجزائر والمغرب

ذكر أفراد الجالية أنه من ثلاثة أشخاص إلى خمسة على الأقل يأتون يوميا إلى المخيم، وعدد مماثل يغادره.

الرحلة من جنوب الجزائر إلى مغنية طويلة، وتتطلب موارد اجتماعية واقتصادية كبيرة، وهي محفوفة بالمخاطر، كما أنها لا تتم في خط مستقيم، فالخطط تتغير دائما وتعتمد على عدد كبير من المتغيرات، مثل الموارد المالية والمعلومات المتوفرة، وأحوال الطقس، ومواجهات مع عدد مختلف من الأطراف على المسار (حرس الحدود، وجماعات إجرامية، ومهربون، ومهاجرون آخرون).

لعل الموارد الاقتصادية العامل الرئيسي في تحديد طول رحلة المهاجرين، فكثير منهم يضطر للتوقف على الطريق، عند أغاديز في النيجر مثلا، أو تمررت في جنوب الجزائر، لكسب ما يكفي من الموارد لمواصلة الرحلة. ولكن المال لا يكفي لضمان رحلة آمنة، فالمهاجرون عرضة لعدد من الأخطار على مسار الرحلة (٣٩).

[٣٩] المهاجرون القادمون من المغرب ربما يكونون عائدین إلى الجزائر، بعد وصولهم إلى شمال أفريقيا من النيجر ومالي عبر حدود الجزائر الجنوبية، ولكن عددا من المرشحين إلى مغنية تبين أنهم سافروا إلى المغرب من موريتانيا مباشرة عبر الصحراء الغربية.

لم تتمكن الشبكة الأوروبية-المتوسطة من القيام بتوثيق كامل لمحنة المهاجرين الذي يستخدمون المسار إلى مغنية. ولكن سبق لبعض الدراسات أن وصفت بالتفصيل الأحوال القاسية والمؤلمة التي تتم فيها الرحلة. على سبيل المثال، يذكر تقرير صادر في عام ٢٠٠٨ عن اللجنة الدولية لتنمية الشعوب الأوضاع الشائعة مثل ساعات السفر الطويلة، والانتظار غير المحدود عند نقاط العبور، وما يرافق ذلك من صجر؛ والشعور بالجوع والعطش، خاصة أثناء عبور المناطق الصحراوية؛ والافتقار إلى النظافة، وتدهور الأحوال المعيشية، والمرض؛ وشعور عام بعدم الأمن طوال الرحلة؛ واحتياال المهربين والتخلي المحتمل عن بعض المهاجرين على الطريق؛ والاعتداءات من الجماعات الإجرامية؛ والاعتقال والاحتجاز من قبل شرطة الحدود؛ والتحرش والعنف الجنسي بما في ذلك الاغتصاب؛ والاستعباد؛ والموت على الطريق [CISP ٢٠٠٨].

ونشرت منظمة أطباء بلا حدود والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين معلومات مكتملة للسابقة، وتركز على المهاجرات، فهن أكثر عرضة للعنف الجسدي والجنسي [MSF ٢٠١٣؛ MSF ٢٠١٠؛ لاشر ٢٠١٠].

ما يميز مغنية كنقطة عبور أنها المقصد الذي يتوجه إليه الكثير من المهاجرين على الطريق إلى المغرب، وفي الوقت نفسه المكان غير المرغوب فيه لعودة الكثيرين الذين ترسلهم المغرب إلى الجزائر.

وقد استخدمت السلطات المغربية في العامین الماضيين سياسة متزايدة القمع للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، ويرجع ذلك جزئيا إلى الضغط من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وجزئيا إلى الأجندة السياسية للحكومة المغربية.

وقد زادت السلطات المغربية من حملاتها الكبيرة والمداهمات العشوائية التي تستهدف جاليات الجنوب صحراويين الذين يعيشون في المغرب أو يمرون عبرها، وذلك

ضمن إطار عام أعطى نفس الدرجة من الأولوية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، والإتجار بالبشر وتهريب المخدرات، والهجرة غير القانونية [MSF ٢٠١٣].

تتم العمليات في المدن الرئيسية (الرباط والدار البيضاء وطنجة) إضافة إلى المناطق المحيطة بسيطة ومليلة التابعتين لإسبانيا. وفي حالة سيطة ومليلة يقوم حرس الحدود الإسبان بدور في هذا الشأن، فهم يعيدون المهاجرين غير النظاميين الذين يتم اعتراضهم إلى السلطات المغربية.

الكثير من المهاجرين المعتقلين يتم ترحيلهم إلى الحدود الشرقية إلى وجدة، ومن هناك إلى مغنية. وقد سجلت منظمة أطباء بلا حدود ١٣٠٠ حالة ترحيل في عام ٢٠١١، وأكثر من ٦٠٠٠ في عام ٢٠١٢ (٤٠).

ووفقا لإحصاءات جمعيتها منظمات محلية، حدثت أكثر من ١٠٠٠٠ حالة ترحيل بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٣ (٤١).

ورغم أن الحدود مغلقة رسميا بين المغرب والجزائر، إلا أن الشرطة المغربية تستخدم طرقا خاصة عبر الحقل لترحيل المهاجرين غير النظاميين إلى الجانب الآخر من الحدود.

لعمليات الترحيل هذه قيمة رمزية فقط، لأن المهاجرين المطرودين من المرجح جدا أن يعودوا فوراً إلى المغرب باستخدام الطرق نفسها (٤٢).

ووفقا لتقرير لمنظمة أطباء بلا حدود فإن أكثر من ٦٨٪ ممن أجريت معهم مقابلات في وجدة سبق لهم أن اعتقلوا ورحلوا منذ مجيئهم إلى المغرب، وإن ٨٠٪ من هؤلاء رحلوا من قبل أكثر من مرة (٤٣).

وذكر عدد من المهاجرين الذين قابلتهم الشبكة الأوروبية-المتوسطية في مغنية أنهم رحلوا من المغرب أكثر من مرة (٤٤). وبعضهم لم يتذكر عدد مرات ترحيله نظرا لأن ممارسات الترحيل شائعة في المنطقة.

قابلنا شابا من غينيا كوناكري ليس بعيدا عن المخيم. كان أنهى لتوه العمل في الحقل. جاء يبحث عنا، لأنه يريد أن يجد وسيلة للعودة إلى بلاده. عمره ٢٢ عاما، وهو مرهق ويبدو أنه أكبر من عمره بعشر سنوات على الأقل. قال إنه ذهب إلى المغرب بضع مرات، ولم يعد يتذكر عدد المرات، وتم ترحيله إلى الجزائر (٨، ١٠ مرات...؟). كان في غورغو، في غابة قريبة من مدينة الناظور، وحاول دخول مليلة مرتين ولم ينجح. وهذه هي المرة السابعة على الأقل التي يأتي فيها إلى مغنية، وقد تكون الأخيرة، ويقول: "لقد انتهيت. لقد ضيعت كل المال الذي كان لدي. لقد حاولت كل شيء. أريد أن أعود إلى بلدي".

أصابه المرض عندما كان في المغرب آخر مرة. وقبل أن يبدأ العلاج اعتقلته الشرطة المغربية وأعادته إلى الحدود [ملاحظات عضو البعثة؛ المستجيب رقم ٩؛ غينيا كوناكري].

عند التأكد من هوية المهاجرين غير النظاميين واعتقالهم، غالبا ما تقوم الشرطة المغربية بمصادرة وثائق سفرهم وممتلكاتهم. مهاجر من مالي قال إن الشرطة اعتقلته في الناظور، واحتجزته ليلة، ولم تعد إليه جواز سفره، وهو جواز سفر عليه تأشيرة لدخول المغرب منتهية الصلاحية منذ ثلاثة شهور. ورغم تكرار الطلب، لم يتمكن المهاجر من استعادة جواز سفره، وتم لاحقا ترحيله إلى الحدود. شاب من غامبيا أوقفته الشرطة في الناظور وكان مصيره مشابها للشباب المذكور أعلاه، فقد أخذ إلى مركز شرطة، وطبعت بصماته، وتمت مصادرة نغوده وجواز سفره، ولم يعادا إليه.

[٤٠] من المفهم عدم نسيان أن منظمة أطباء بلا حدود جمعت الأرقام لأسباب عملية. المنظمة نشطة في وجدة فقط، وبشكل محدود في الناظور. بناء على ذلك، من المرجح أن يكون عدد المرشحين إلى الجزائر أعلى.

[٤١] حسن عمري، لجنة الهجرة واللجوء، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

[٤٢] تطمئن الإجراءات المغربية الحكومات الأوروبية بشأن حسن نية المغرب ورغبتها في التعاون حول قضايا الهجرة، وخاصة في ما يتعلق بالسيطرة على حدودها الشمالية.

[٤٣] ٦١٪ من العينة الفرعية رحلوا إلى الجزائر أكثر من عشر مرات [MSF ٢٠١٣].

[٤٤] هذه النتائج متوافقة مع بحوث أكبر أجرتها في المغرب ميغريوروب عام ٢٠٠٩.

لا تتم عمليات الترحيل في أوضاع تأخذ أمن المهاجرين في الحسبان، فبعد نقلهم إلى وجدة، بحافلة عادة، ينقل المرسلون إلى الحدود ليلا سيرا على الأقدام، ثم يدفعون إلى الجانب الآخر من الحدود دون حماية من أي نوع. كما أن المهاجرين يرحلون بصرف النظر عن أوضاعهم الجسدية، أو حالتهم الصحية المتدهورة (٤٥).

وقد يقع المهاجرون فريسة لعدد من العصابات الإجرامية والمتاجرين بالبشر المتمركزين على امتداد المنطقة الحدودية. وقد تلقي القبض عليهم الشرطة الجزائرية التي تختبئ وتكون في انتظار عبورهم الحدود (٤٦). وفي بعض الحالات يطلق أفراد السطات الجزائرية النار في الهواء بغية إخافة المهاجرين، وحملهم على العودة إلى الأراضي المغربية.



مخيم المهاجرين السنغاليين (صيفا)

لا تبلغ السلطات المغربية نظيرتها الجزائرية بعمليات الترحيل، ومن غير المرجح أن تقبل السلطات الجزائرية إعادة إدخالهم إلى أراضيها. نتيجة لذلك، يلعب أفراد سلطات تنفيذ القانون المغاربة والجزائريين بالمهاجرين لعبة بنغ بونغ (تنس طاولة) سوربالية، فكل جانب يحاول دفعهم إلى الجانب الآخر بالقوة، وفي الوقت نفسه استغلال عمليات الترحيل لأخذ نقود المهاجرين وممتلكاتهم.

يتقبل المهاجرون الترحيل بقدر من الاستسلام، علما بأن عمليات الترحيل تنفذ بأسلوب عنيف، يشمل الضرب والسرقة. فقدان الهاتف الجوال، والنقود، ووثائق السفر، إضافة إلى الإصابات الجسدية، تؤدي إلى وضع المهاجر في حالة خطيرة جدا، ومجردة من كل الوسائل لطلب العون والمساعدة.

عندما ترحل إلى وجدة، تسلم للجيش. ثم نقل إلى الحدود بحافلة، ونترك قرب قاعدة للجيش. في مرحلة سابقة لم نكن نسلم للجيش الجزائري، ولكننا الآن نقع في أيديهم مباشرة [...] عندما تعبر الحدود تسمع شخصا يصرخ، ثم زخة من طلقات كلاشنكوف: توووت-توووت-توووت [يقلد صوت الأسلحة]. أحيانا يطلقون النار في الليل. وعندئذ يتوقف الجميع، ويتوقعون ويختبئون. يجب أن تبقى على الأرض. عندما يصلون إلينا، يجردونا من ملابسنا، ويأخذون الهواتف الجوال، والنقود وكل شيء [المستجيب رقم ١٠، الكاميرون، ترجم حديثه من الفرنسية].

كنا نقول لبعضنا أحيانا: "يا رفيق، رجال الشرطة هؤلاء يتعاملون معنا كتوهم وجيري" (القط والغار)، فهم يلعبون بنا، يأخذوننا إلى هناك،

[٤٥] منظمة أطباء بلا حدود ذكرت أن الشرطة المغربية رحلت إلى الجزائر أكثر من ٥٠٠ شخص بحاجة إلى مساعدة طبية في عام ٢٠١٢ [MSF ٢٠١٣].

[٤٦] ذكر المهاجرون أن الشرطة الجزائرية نصبت في الآونة الأخيرة نظام مراقبة ليلية متطورا جدا لكشف العبور غير القانوني ليلا. ومع أن النظام قد يكون هدفه الرئيسي مهربي المخدرات والمتاجرين بالبشر، لا شك أيضا في أن المهاجرين غير النظاميين هدف أولي أيضا. ويتعرض المهاجرون في المنطقة إلى خطر أكبر نظرا لوجود شبكات إجرامية واحتمال حدوث تبادل لإطلاق النار. ولهذا السبب، أبلغ مهاجر كاميروني الشبكة الأوروبية-المتوسطية أنه يفضل عبور الحدود في النهار للحد من خطر أن يطلق عليه النار "بالخطأ" حرس الحدود على الجانبين.

والمغاربة يعيدوننا، والجزائريون يفعلون الشيء نفسه، وهكذا ذهابا وإيابا. في الواقع لو اقتصر الأمر على ذلك لما كانت المشكلة كبيرة. ولكن عندما يأخذون ممتلكاتك، تنشأ المشكلة هنا. ضربك المرة تلو المرة ليس أمرا طبيعيا. هذا ما يضايقنا كثيرا [المستجيب رقم 11، الكاميرون، حديثه ترجم من الإنجليزية].

شاب من غامبيا. عبر الحدود ليذهب إلى المغرب قبل أسبوعين. أقام في وجدة ٢٤ ساعة فقط، ثم نقل إلى مغنية ليلا مع مهاجرين آخرين، وقسموا إلى مجموعتين تتكون الواحدة من ثمانية أشخاص. مجموعته قادها قائد عسكري وحارسان. أفراد الجيش المغربي تأكدوا من وجود أفراد من الجيش الجزائري (كانوا مختبئين). ما أن عبر المهاجرون الحدود، خرج أفراد الجيش الجزائري من مخبأهم، وبدأوا مطاردة المهاجرين الذي كان عليهم الجري للفرار من الشرطة في البلدين [ملاحظات موفد البعثة: المستجيب رقم 1، غامبيا].

يقوم بعمليات الترحيل على الجانب الجزائري حرس الحدود والدرك الوطني. شاب من ساحل العاج عاد للتو من المغرب أثناء وجود بعثة الشبكة الأوروبية-المتوسطية في المنطقة قدم الرواية التالية للأحداث التي سبقت ترحيله:

كنا هنا على جانب النهر. كنا نائمين. جاءوا في الصباح الباكر. كانت الساعة حوالي ٧:٣٠. سمعنا شخصا يقول الشرطة قادمة. كانت هناك بعض المشكلات في وثائقنا. الأشخاص الذي كانت لديهم أوراق من مفضية شؤون اللاجئين أطلق سراهم. البقية كانوا بدون وثائق. نقلنا إلى مركز شرطة ومثلنا أمام قاضٍ [...] بعد أن توقع على وثيقة، يأخذونك إلى الحدود. كان الوقت عندئذ حوالي ١٩:٣٠-٢٠:٠٠ (بين السابعة والنصف والثامنة مساء)، وكان الليل قد بدأ، وكنا على وشك أن نُرحل [المستجيب رقم ٥؛ ساحل العاج؛ ترجم حديثه من الإنجليزية].

هذه الحملات تتم عادة في الصباح الباكر، وهي ممارسة شائعة في مغنية. وقد تتم أسبوعيا، وهذا يعتمد على حجم العملية وعدد أفراد الشرطة المشاركين فيها.

تحدث المهاجرون واللاجئون عن نوعين من عمليات الشرطة. الأول صغير، وتقوم به عادة الشرطة المحلية أو حرس الحدود بأعداد صغيرة، ويتم عندئذ التدقيق في بطاقات الهوية، وتفتيش المهاجرين ومصادرة ما له قيمة، ثم المغادرة. النوع الثاني حملة أكبر وأشد يقوم بها الدرك، عادة درك تلمسان، وبمشاركة عدد يبلغ ٤٠ دركيا ومركبات دفع رباعي. هذه الحملات تشمل اعتقالات عديدة، وعمليات تفتيش واسعة، وسرقات، وأحيانا الضرب والترحيل. أثر هذه الحملات مخيف جدا للمهاجرين الذين يعيشون في المخيمات، ويظلون يعيشون في حالة دائمة من الشعور بعدم الأمان.

عندما تأتي الشرطة، يحضر ٦-٧ من أفرادها مع سيارة كبيرة. يختلف الوضع عندما يأتي الدرك، فحوالي ٣٠-٤٠ منهم يأتون مع شاحنات. في هذه الحالة يأتون من تلمسان. لا يمكنك الهرب منهم. لا وسيلة لفعل ذلك، لأنهم يريدونك أن تذهب إلى اليسار وهم موجودون على يسارك، ويريدونك الذهاب إلى اليمين وهم موجودون إلى يمينك؟ إنهم يطوقون الجميع، ويأخذوننا إلى مركز الدرك في المدينة. بعد ذلك يأخذوننا إلى الحدود مع المغرب. وقبل أن يفعلوا ذلك، يفتشون الجميع. ما له قيمة يأخذونه. لا يشعرون بالشفقة تجاهك. وإذا بكيت، تتعرض للضرب. وإذا قلت إن كل ما تريده هو العودة إلى خيمتك، يضرّبونك. لا يمكنك قول شيء. تفعل ما تؤمر به. هذا واحد من الأمور التي نتعرض لها هنا [...] عندما يحضرون لا نفهم ما يقولون، فهم في الغالب يتحدثون بالعربية. وهم أيضا لا يوجهون أسئلة. فقط يأتون، ويقبضون

نتائج البعثتين والأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون الجنوب صحراويين في مغنية وحولها

علينا جميعا. عندما يبدؤون بالمجيء، يبدأ الناس بالجري، بعضهم يصاب بجروح، بعضهم يكسر رجله. في المرة الأخيرة كسرت يد أحد الرجال لأن الشرطة كانت تجري خلفه. هذا المكان قاس جدا، هل تعلم ذلك؟ يهاجمونك عندما تكون ضعيفا؛ أحيانا يأتون وأنت نائم، ويحدثون ضوضاء. لا تعرف إلى أين تهرب [المستجيب رقم ١١، الكاميرون؛ ترجم حديثه من الإنجليزية].

ذكر عدد من الجنوب صحراويين أنه في عدد من المناسبات، أثناء المداهمات، هاجم رجال الدرك المخيم وحرقوا كل شيء فيه، من الخيام والأكواخ البالية وحتى الممتلكات الشخصية للناس الذين يعيشون هناك. ومع أنه يبدو أنه حصل توقف لهذا النوع من المداهمات منذ الربيع، وجد ناشطون جزائريون قاموا بزيارات ميدانية إلى مغنية في الآونة الأخيرة أن هذه المداهمات عادت لتصبح ممارسة شائعة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (٤٧).

[٤٧] لا تصدر السلطات في العادة وثائق السفر وطاقات الهوية، ولكن تتم مصادرته الأشياء الثمينة، والنقود، والممتلكات الشخصية.

حدثت آخر مداهمة قبل ثلاثة شهور. أذكرها جيدا لأنهم حرقوا خيمتي. عندما أتت الشرطة الجزائرية [...] ركض كل القادرين على الركض. ثم طوق رجال الشرطة المخيم، وفتشوا داخله، وأخذوا كل الأشياء الجيدة التي تركت فيه، وبعد ذلك حرقوا الخيام. حتى كيس من الأرز مخبأ في مكان ما وجدوه ورموا محتوياته على الأرض. قوارير الغاز التي لدينا للطبخ وتحضير الطعام أخذوها عندما وجدوها [...] لا يزالون يأتون، ولكنهم لا يحرقون الأشياء الآن. يذهبون إلى الداخل، ويأخذون ما له قيمة ويغادرون. عندما يقبضون عليك، ويكون لديك هاتف جيد، يأخذونه منك، إذا أردت الوقوف للرد عليهم، سوف يضربونك. [المستجيب رقم ١١، الكاميرون؛ ترجم حديثه من الإنجليزية].

وذكر المهاجرون أن رجال الشرطة والدرك المشاركين في العمليات الصغيرة يقترحون إطلاق سراح الشخص مقابل مبلغ من المال يبلغ ألف دينار جزائري، أو مقابل أشياء ثمينة.

الذين لا يملكون مالا أو أشياء ثمينة يفتشون أولا تفتشيا دقيقة، وإذا لم يوجد بحوزتهم شيء، يرحلون إلى المغرب. والمقلق أكثر أن انتهاكات الشرطة والدرك لا يفرض القضاء أي عقوبات على مرتكبيها، فالقضاء يجيز للسلطات المحلية القيام بعمليات من هذا النوع مع إفلات كامل من العقاب.

زار وفد الشبكة الأوروبية-المتوسطية مغنية في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، وأثناء الزيارة ليلا، أطلق الدرك الجزائري النار على اثنين من المهاجرين الذين كانوا على وشك أن يرحلوا إلى المغرب، مما أسفر عن إصابة أحدهما بإصابة حرجة (٤٨).

[٤٨] المهاجر من بوركينا فاسو كان مصابا بجرح سطحي، أما المهاجر الكاميروني فقد كانت إصابته خطيرة لأن رضاصة كسرت عظام ساعده.

أحد المهاجرين الذين جرحا من الكاميرون، والآخر من بوركينا فاسو، وقد تلقيا العلاج في مستشفى في تلمسان، ووضعوا تحت مراقبة صارمة. ومع ذلك تمكن أفراد بعثة الشبكة من زيارتهما في المستشفى، واستمعوا إلى روايتهما لما حدث.

لم يكن للترحيل أي أساس قانوني، فالمهاجران لم يحوّلوا إلى أي قاض، ولم يصدر بحقهما أي أمر قضائي. من ناحية ثانية، نفت السلطات الجزائرية هذه المزاعم وأصرت على القول إنها أنقذت المهاجرين الجنوب صحراويين.

ووفق الرواية الجزائرية فإن المهاجرين تعرضوا إلى طلاقات من شرطة الحدود المغربية أثناء ترحيلهما إلى الجزائر. ونتيجة لذلك، لم يوجه وكيل النيابة الجزائري تهما رسمية لرجال الدرك، ولم يتعرض تصرفهم إلى أي عقوبات من السلطات المحلية. وبعد خروجهما من المستشفى، مثل المهاجران أمام قاض، وكانا متهمين بدخول البلاد بطريقة غير قانونية. ولم توجه إليهما أسئلة حول الحادث، ولم يستدع أي شاهد محتمل.

أما المهاجرون الآخرون الذين كانوا موجودين وقت الحادث، وكان بوسعهم تأييد رواية المهاجرين المجروحين، فقد رحلوا إلى المغرب في اليوم نفسه. وخشية التعرض للانتقام من السلطات الجزائرية، انتظروا أسابيع قبل العودة إلى مغنية.

### الحصول على حماية من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

عدد من المهاجرين الذي اجتمع وفد الشبكة الأوروبية-المتوسطية معهم كانوا لاجئين محتملين وبحاجة إلى حماية، حسب اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١. ولكن العلم بوجود المفوضية أو إمكانية الحصول على حماية منها محدود جدا في مغنية.

مع أن الحالات لم تكن جميعها واضحة المعالم، تستحق الذكر حالة صبي عمره ١٤ عاما من ساحل العاج وأخيه الأكبر، الذين غادرا بلدهما بعد اندلاع الحرب الأهلية عام ٢٠١١. كان لدى العائلة مشروع تجاري جيد مقره أبيدجان، عاصمة ساحل العاج. الأب كان يملك مخازن في أنحاء مختلفة من المدينة. ومع تصاعد دورة العنف قتل الأب وأشعلت النار في اثنين من محاله، ودمرا. والناجي الوحيد في هذا الحدث هو الصبي، الذي وصف كيف قتل والده على النحو التالي:

[أخي] يمثل كل شيء بالنسبة إلي. إنه أبي وأمي وأخي الأكبر. إنني هنا من أجله. ولا أعود إلى ساحل العاج. في الواقع لم أعد أعرف أين بلدي. أحن لوالدي كثيرا. قتلوه أمامي. رأيت ذلك. كنت أجلس قريبا [...] جاؤوا وكنت في البيت. جاؤوا داخل البيت وقتلوا أبي. أخذوا النقود وغادروا. لقد رأوني، ولكنهم اكتفوا بصفعي على الوجه وخرجوا. أخي كان في العمل. كان محظوظا جدا. أما أنا فأحلم دائما بأبي عندما أنا، في لحظة قتله. ولذا كان علي أن أجد حلا والخروج من البلد. لم أرد أن أفكر في ذلك أكثر. أريد أن أنسى كل شيء.

[المستجيب رقم ١٣، ساحل العاج، ترجم حديثه من الفرنسية]

تحطمت الحياة العائلية، ولذا قرر الأخ الأكبر أنه لم يعد هناك خيار آخر سوى الفرار من البلاد. بعد بيع ما تبقى من مشروع العائلة لتمويل الرحلة، أخذ أخاه الأصغر معه واتجه شمالا نحو مالي وموريتانيا والمغرب، على أمل أن يصل إلى أوروبا في نهاية المطاف. وبعد محاولة فاشلة للوصول إلى إسبانيا من خلال مليلة، انتهى بهما الأمر في مغنية (٤٩).

[٤٩] الأخ الأكبر فقط رحل من المغرب إلى الجزائر عندما ألقي القبض عليه قرب مليلة. أما الأخ الأصغر فلم يعتقل، وانضم إلى أخيه في مغنية في وقت لاحق.

الملفت للنظر في هذه الحالة، كما في عدد آخر من الحالات في مغنية، أنه لم توفر لهما فرصة تقديم طلب لجوء طيلة الرحلة، ولم يطلعا على حقوقهما كطالبي لجوء. وعندما سئل رئيس الجالية السنغالية في مغنية بشكل مباشر عن هذه الأمر، أشار إلى أن كبار المسؤولين في الجالية عليهم مسؤولية إبلاغ القادمين الجدد، وخاصة القاصرين، بإمكانية تقديم طلب لجوء في الجزائر. ولكن لم يمكن تأكيد ذلك في المقابلات مع المهاجرين. والكثير من المهاجرين الذي قابلتهم أفراد البعثة لم يعلموا بوجود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ولا بمعنى حماية اللاجئين، أو المنافع المحتملة الناتجة عن ذلك. وينطبق ذلك تحديدا على المهاجرين الآتين إلى مغنية من جنوب الجزائر لأول مرة، وخاصة الأصغر سنا.

وكما ذكر سابقا، من الصعب الحصول على وضع لاجئ في الجزائر. وعندما أبلغ المهاجرون الذي تمت مقابلتهم عن إمكانية الاتصال بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أعرب عدد منهم عن الشك في إمكانية الحصول على لجوء في الجزائر، إضافة إلى عدم الاهتمام بخيار البقاء فيها.

لا تتوفر إمكانية تقديم طلب لجوء مباشر في مغنية أو غرداية، أو وهران، أو تمراست أو عين غزا. يتعين على المهاجرين إرسال فاكس يتضمن كل المعلومات المطلوبة (تاريخ الميلاد، ونسخة من جواز السفر، ووسيلة للاتصال بمقدم الطلب، إلى آخره) إلى مكتب المفوضية في الجزائر، وانتظار الرد بالهاتف للحصول على موعد في العاصمة.

ولأسف لا توجد وسائل رسمية لمعرفة ما إذا كان الطلب قد وصل للمفوضية ونظر في أمره أم لا (٥٠)، الأمر الذي يجعل العملية تبدو مقامرة وليس إجراء رسميا.

وعندما تحدد المفوضية موعدا لمقدم الطلب، يتعين عليه الحضور إلى الجزائر العاصمة، فعليه عادة حضور جولتين من المقابلات. ولكن المفوضية لا تدفع كلفة السفر لطالب اللجوء. لذلك فإن المهاجرين المارين عبر مغنية لأول مرة في طريقهم إلى المغرب، وخاصة القاصرين، لا يميلون إلى تغيير مسار الرحلة والذهاب إلى العاصمة.

إضافة إلى ذلك، فإن خطر الوقوع في قبضة الشرطة، واحتمال الترحيل بعد ذلك، يشكل رادعا قويا، فطالibo اللجوء الذين ليس بحوزتهم وثيقة سفر صالحة، أي عليها تأشيرة جزائرية، أو دعوة مكتوبة من مفوضية شؤون اللاجئين تؤكد الموعد معها (٥١) معرضون كثيرا لخطر قيام الشرطة وأجهزة الأمن بالتأكد من هويتهم على الطريق. كما أن سائقي السيارات عموما يخشون نقل مهاجرين غير نظاميين، لأنهم يخشون التعرض إلى مفاضة من السلطات المحلية على أساس تشجيع الهجرة غير القانونية إلى البلاد.

يبدو بشكل عام أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الجزائر تبذل القليل من الجهود لنشر المعلومات في المناطق الحدودية، وخاصة للقادمين الجدد. وتبدو الإجراءات المتبعة لتقديم طلب لجوء، وشروط السماح للاجئين بالحضور إلى مقر المفوضية صارمة جدا بالنسبة للأشخاص القادمين من خارج الجزائر. لاجئ من ساحل العاج قال إنه لدى وصوله إلى الجزائر، تم توجيهه إلى الجزائر العاصمة لتقديم طلب لجوء. وعندما وصل مع مهاجر آخر إلى مكتب المفوضية، ابلاغهما الحراس الواقفون على الباب أنه لا يمكنهما الدخول أو التحدث مع أحد إلا إذا كان لديهما موعد. ونظرا لعدم معرفتهما بما يلزم عمله، وكيفية الحصول على موعد، غادرا دون التمكن من دخول المبنى. وفي طريقهما إلى مقر المفوضية في اليوم التالي، اعتقلتهما الشرطة واحتجزتهما، وتم ترحيلهما إلى الحدود مع المغرب.

تجدر الإشارة إلى أن مغنية مكان مرور في المقام الأول. كثير من الجنوب صحراويين يعتبرون تقديم طلب لجوء مضيعة للوقت والموارد، فهم لا يخططون للبقاء في شمال أفريقيا حتى لو كانت الظروف أفضل مما هي عليه. الوضع يتغير بالنسبة للأشخاص الذين يعودون إلى مغنية عددا من المرات، أو يقررون الاستقرار في وهران أو الجزائر العاصمة. ويعتبر بعضهم الحصول على بطاقة لاجئ الوسيلة الوحيدة للحصول على وضع قانوني مستقر في الجزائر، رغم أن اعتراف مفوضية شؤون اللاجئين بهم لا يعطيهم الكثير من الحقوق في الجزائر.

وأكد المهاجرون الجنوب صحراويين أن السلطات الجزائرية تميز بين المهاجرين الذين يحملون وثائق من المفوضية والذين لا يحملون. وعندما يتم اعتقال المهاجرين، يستثنى من الترحيل إلى المغرب الأشخاص الذي يحملون وثائق من المفوضية، ولا يتم تفتيشهم.

ويبدو أن السلطات الجزائرية تدرك أكثر من ذي قبل واجباتها عندما تتعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء المعترف بهم بهاتين الصفتين، ولكن هذا لا يعني أن الأنظمة تحترم دائما. وصف مهاجر كامبيروني مدهامة قامت بها الشرطة في الآونة الأخيرة للمخيم الذي يعيش فيه، وذكر أن شخصا يحمل وثيقة تسجيل من مفوضية شؤون اللاجئين أخذ إلى مركز الشرطة المحلي لأن رجال الدرك شكوا في صلاحية البطاقة التي يحملها. وأطلق سراحه في نهاية المطاف، ولكن بعد التعرض إلى عنف جسدي ومصادرة وثيقته من قبل الشرطة المحلية.

كنا حوالي ١٥ شخصا وقت مغادرة مركز الشرطة [بعد الاعتقالات التي تمت في مخيم للمهاجرين من الكامبيرون]. أحد الأشخاص كان معه وثيقة من مفوضية شؤون اللاجئين [وثيقة تقول إن لديه طلب لجوء

[٥٠] أثناء وجود أفراد بعثتي الشبكة الأوروبية-المتوسطية في مغنية، جمع المفوضون عددا من طلبات الهجرة، وأرسلوها بالفاكس إلى مكاتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الجزائر العاصمة. وبعد أساييغ، تبين من خلال اتصالات غير رسمية مع العاملين في المفوضية أن عددا من هذه الطلبات لم يصل.

[٥١] تصدر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وثيقة خطية عند تأكيد الموعد، وبالنظر إلى أن هذه الوثيقة ترسل بالبريد أو بالفاكس فإنه من شبه المستحيل أن تصل الوثيقة إلى المهاجر.

يجري النظر فيه]، ولكن الوثيقة كانت بالأسود والأبيض. ولذا ضربه رجال الشرطة بضع مرات، وأبلغوه أن الوثيقة مزورة، وليست له. ولكني كنت متأكداً أن الوثيقة له. هذا الشخص اضطر للاتصال بمحاميه والمنظمات غير الحكومية، واطلقت الشرطة سراحه بعد مصادرة وثيقته [المستجيب رقم 11، الكاميرون، ترجمه حديثه من الإنجليزية].

### الحصول على حقوق اجتماعية واقتصادية: فرص العمل وأوضاعه

تخدم مغنية غرضين مهمين للمهاجرين: (1) نقطة توقف يستريح الشخص فيها ويجمع المزيد من المعلومات حول رحلته، ويحصل على ملاذ وحماية من جاليتيه (شريطة دفع مبلغ من المال لرئيس المخيم (حق المخيم). (2) مكان يمكن للمهاجرين فيه أن يجدوا بسهولة نسبية عملاً لجمع ما يكفي من المال لمواصلة الرحلة إلى المغرب. هذان الغرضان سلط الضوء عليهما الأشخاص الذي تمت مقابلتهم وأفراد الجاليات.

بعد ذلك، فكرت أنه من الأفضل أن أعود إلى الجزائر وأبحث عن مصدر مال، خاصة إذا أردنا مواصلة الرحلة والمحاولة ثانية [عبور الحدود مع الأراضي الإسبانية]. ولكن الأمر صعب جداً. لا أعرف حقاً كيف سنتدير أمر العبور [...] لقد رحلنا من قبل، ولكننا عدنا بسرعة إلى المغرب. ولكن بعد ذلك فكرنا، قبل أن تعتقلنا الشرطة ثانية ونرحل، من الأفضل الذهاب إلى الجزائر بأنفسنا. وقد مضى على وجودنا في مغنية أكثر من شهرين بقليل. لسنا مثل الأنايس الذين يأتون إلى هنا بانتظام بحثاً عن عمل. نحن نريد أن يبقى ما يكفي من الزمن لنتمكن من العودة إلى المغرب، حتى لو احتاج ذلك لثلاث سنوات [المستجيب رقم 13، ساحل العاج، ترجمه حديثه من الفرنسية].

ليس من الصعب هنا مثل المغرب أن تجد عملاً. لدي هنا فرص وميزات أكثر. لم أعمل قط طوال فترة وجودي في المغرب. معظم ورشات البناء التي تذهب إليها لطلب عمل تبلغك أنها لا تحتاج لعمال. لقد بحثت في كل مكان. لو كان هناك عمل شاق لعملته. عندما ترى كل هؤلاء السود الذين يعانون من صعوبات في المغرب، الذين لا يمكنهم إطفاء أنفسهم، يعودون دائماً إلى الجزائر لجمع بعض المال، ثم يسارعون إلى العودة إلى المغرب لعمل محاولة أخرى للذهاب إلى أوروبا. وعلى أي حال الوضع هنا ليس سهلاً. قد يستغرق جمع 10000 دينار جزائري ثلاثة أشهر، لأنك تعمل اليوم، وتعمل غداً، ثم لا تجد عملاً في الأيام الثلاثة التالية [المستجيب رقم 11، الكاميرون، ترجمه حديثه من الإنجليزية].

لا توجد فرص تذكر للعمل في المغرب، نظراً لمراقبة الشرطة الشديدة وامتناع السكان المحليين عن تشغيل مهاجرين غير نظاميين. الظروف في مغنية أفضل. أرباب العمل في الجزائر بحاجة كبيرة إلى عمال، ولديهم استعداد أكبر لتشغيل مهاجرين غير نظاميين لتلبية الاحتياجات. يجد المهاجرون عملاً في ورشات البناء، ويقومون عادة بأقصى الأعمال التي تحتاج أقل قدر من المهارات، أو يعملون في الحقول المحيطة بالمدينة. وفقاً للمعلومات التي جمعت من أفراد الجالية الكاميرونية، يستخدم المقاولون الجزائريون عدداً كبيراً من المهاجرين لبناء أساسات البيوت ليلاً، دون الحصول على إذن بناء، مخالفين بذلك أنظمة البناء، والهدف هو الانتهاء من العمل قبل أن تتمكن السلطات المحلية من وقف البناء (52).

وبالنسبة للعمل في الحقول، يتم تشغيل المهاجرين في الحصاد أو جمع البطاطا. ويحدث أحياناً أن يبدل المهاجر العمل أثناء اليوم، فيعمل في الحقول في الصباح، وفي ورش البناء أو في المدينة بعد الظهر أو في المساء.

[52] هناك حي كامل في مغنية يتألف من بيوت لهم يكتمل بناؤها، فيه عشرات المياني. ووفقاً لما قاله المهاجرون، فإن بعض البيوت بناها المهاجرون من الصفر، فهم الذين وضعوا الأساس خلال أسابيع قليلة، وعملوا عليها ليلاً نهاراً.



العلاقة مع أرباب العمل متنوعة. المهاجرون الذين لهم وجود ثابت في المنطقة لفترة من الزمن أنشأوا علاقات ثابتة من أرباب العمل المحليين. والأجور في الجزائر أعلى منها في المغرب. ولكن كل الاتفاقات بين أرباب العمل والعمل غير رسمية، ويجري إعادة التفاوض على الأجور دائما. يشغل أرباب العمل الجزائريون المهاجرين على أساس يومي، ولا توجد ضمانات للاحتفاظ بالعمل من يوم لآخر. وهناك مكان مشهور للتجمع على الطريق ن ٧ (NV)، الطريق الرئيسي الذي يبلغ المعبر الحدودي، حيث يأتي أرباب العمل الجزائريون لتشغيل مهاجرين على أساس يومي إما في الحقول أو في ورش البناء.

هنا [في مغنية] الناس يدفعون لك أجرك، إذا اشتغلت تحصل عادة على أجر. أعرف كثيرا من الناس يأتون إلى هنا لكسب بعض المال، لكي يعودوا إلى المغرب، لأنك هنا يمكن أن تجد عملا، الحمد لله [المستجيب رقم ٤، غينيا كونكري، ترجم حديثه من الفرنسية].

[العمل الذي تقوم به هنا] يعتمد على اليوم. اليوم تعمل في ورش البناء، غدا قد تعمل في الحقول. الأمر يعتمد على الناس الذين يأتون للبحث عنك على الطريق [يشير إلى الطريق الذي يؤدي إلى الحدود مع المغرب، والمجاور للحقول]. العرب يقفون هناك في الصباح الباكر، يأتون بحثا عنا [المستجيب رقم ١٢، ساحل العاج، ترجم حديثه من الفرنسية]

في بعض الحالات يوفر أرباب العمل الملائم لعدد من المهاجرين. على سبيل المثال، عدد من المهاجرين من بوركينا فاسو، يبلغ حوالي عشرين، يسكنون في غرف قرب الحقول التي يعملون فيها. في حالات أخرى، المهاجرون الذين يعملون في مواقع بناء يجدون ملاذا في المباني التي لهم يكتمل بناؤها والتي يعملون فيها. هناك عدد من المهاجرين من الكونغو يقيمون بشكل مؤقت في الضواحي الشرقية من مغنية.

رغم التوفر النسبي لبعض فرص العمل مقارنة بالجانب المغربي من الحدود، إلا أن ظروف العمل سيئة للغاية، ويمارس أرباب العمل مرارا انتهاكات في حق المهاجرين العمال، من بينها رفض دفع الأجر المتفق عليه، أو الخفض التعسفي للأجر، وعندما يواجهون باحتجاجات وشكاوى، يرد أرباب العمل على ذلك مرارا بالاتصال بالشرطة أو التهديد بفعل بذلك، فيضطر العمال المهاجرون في نهاية المطاف لقبول هذه الظروف الاستغلالية.

أصعب المهمات التي يواجهها المهاجرون العمال حماية الأموال التي كسبوها: من أرباب العمل ومن أفراد جالية المهاجرين (٥٣) والأهم من ذلك حمايتها من الشرطة.

واجهت الكثير من التجارب السيئة مع الجزائريين. لأننا لا نستطيع الاحتفاظ بالمال معنا، خشية أن تصادره الشرطة عند الحدود إذا بقي القبض علينا، نفضل إبقاء المال مع أرباب العمل، ونأخذ بعضه لشراء بعض الغذاء، ويسجل صاحب العمل الجزائري المبلغ الذي أخذنا. ولكن في بعض الحالات تكتشف أن مالك لم يعد موجودا. وعندما تشكو يقال لك إنهم سوف يتصلون بالشرطة. ولأنك تخشى ذلك، تتخلى عن المال وتغادر. لا نستطيع عد المرات التي تخليت فيها عن مال كان حقا لي [...] كنت أعمل معظم الأحيان في مواقع البناء. كثير من الأشخاص بيننا واجهوا المشكلة نفسها. إنهم (أصحاب العمل) يأتون ليأخذوك للعمل، وتقوم أنت بعملك، ثم يقولون لك ليس لك مال، ولا تستطيع فعل شيء لاسترداد مالك [المستجيب رقم ١١، الكامبيرون، ترجم حديثه من الإنجليزية].

[٥٣] قد يقرر المهاجرون أيضا وضع نقودهم أمانة لدى رئيس الجالية ومساعدية. وهناك شخص في كل جالية مهمته تسجيل الأمانات والحسابات. وتشمل البيانات تاريخ الوصول والمغادرة، والمبالغ التي دفعها كل شخص كرسوم، وقد تشمل أيضا المبالغ التي وضعها المهاجرون في عهدة صندوق الجالية، ويمكن المطالبة بها عندما تنشأ الحاجة إلى ذلك. من غير الواضح إلى أي مدى يشكل حفظ المال لدى الرئيس خيارا أفضل من حفظها مع رب العمل. وبناء على المقابلات التي أجريت، يرفض أصحاب العمل مرارا إعطاء المهاجرين كل مالهم، لكي يسيطروا عليهم سيطرة أكبر.

وفق القانون الجزائري، فإن أرباب العمل عرضة لغرامة عالية إذا شغلوا مهاجرين غير نظاميين واكتشفت السلطات ذلك. وقد ذكر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن السلطات الجزائرية تعلم بالمواقع التي يعمل فيها المهاجرون غير النظاميين، ولكنها

(السلطات) لا تهتم بتحدي أصحاب العمل إلا إذا تم تنبيهها لحالات محددة. ويبدو أن الشرطة الجزائرية لا تقوم بحملات أو اعتقالات في مواقع العمل، وتفضل ملاحقة العمال على الطريق الذي يؤدي إلى المخيمات، أو في المخيمات نفسها، إما في الليل أو في الصباح الباكر.

أما الوضع في مغنية فمختلف جدا، فأصحاب العمل في المدينة يخشون تشغيل مهاجرين في أعمال متخصصة خوفا من انتقام الشرطة والسلطات. ولا يبدو أن السلطات الجزائرية مهتمة بتشغيل المهاجرين غير النظاميين في الأشغال التي تحتاج إلى مهارات متدنية، ولكن موقفها يختلف تجاه المهاجرين الذي يعملون في المدينة.

ولهذا السبب، ليس أمام المهاجرين خيار سوى قبول أي عمل يجدونه، مع أن لدى بعضهم المؤهل للعمل في قطاعات تحتاج إلى مهارات عالية وأجورها أفضل. شاب كاميروني يعترف بأن الوضع في المغرب أسوأ، ولكنه يصف شعوره بالإحباط نتيجة اضطراره للعمل في أعمال وضيعة مؤقتة في مغنية.

أنا فني. اشتغلت في الطباعة. ذهبت إلى مدرسة تقنية. لدي شهادة في الكهرباء. إنهم لا يقبلون أن نعمل هنا [في الجزائر]. لأن الناس خائفون. لأن الشرطة إذا أمسكت بجزائري يشغلنا، قد يواجه الجزائري مشكلات. أحيانا نذهب للبحث عن عمل، ولكنهم لا يقبلونا [...] وأحيانا لا يصدقونك عندما تذهب إليهم وتبلغهم أنك فني. لا يصدقون أنك قادر على فعل شيء. لا يجرون اختبارات لك. هناك كثيرون منا يستطيعون عمل أشياء كثيرة. حتى في ورشات البناء، يأخذونك إلى الورشة، ومع أنك محارب كبناء، لا يسمحون لك بأن تبنى. سيقولون لك "أنت، اخلط الإسمنت". فقط الأعمال البسيطة جدا. كل هذه الأشياء تغضبني.

أحيانا تجعلني أجلس وإبكي. لم أعد أعرف حقا ماذا أفعل هنا. إنني أشفق على والدي. لماذا دفع أبي من أجل دراستي؟ لماذا أرسلني إلى المدرسة؟ لكي لا أتمكن من العمل؟ بالمعرفة التي حصلت عليها يمكنني عمل أشياء أخرى. بدلا من ذلك، أقوم بأي عمل ليس ضمن اختصاصي. أعمل في الحقول، وأعمل أعمالا أخرى متفرقة. هذا يزعجني كثيرا [المستجيب رقم 11، ترجم حديثه من الإنجليزية].

رغم كل المصاعب، ورغم أن المال الذي يكسب يذهب في المقام الأول لتمويل المرحلة التالية من الرحلة، يحاول عدد من المهاجرين إرسال مال إلى بلادهم. وهذه ليست مهمة سهلة، فالتشريعات الجزائرية المتعلقة بتحويل المال مشددة جدا. وكالات مثل وسترن يونيون تسمح لها فقط باستقبال المال، ولا يسمح لها بتحويله إلى الخارج.

نتيجة لذلك، طور المهاجرون نظام تعاملات يشارك فيها أفراد العائلة الواحدة الموجودين في الجزائر والبلد الأصلي، وتمكن أقارب المهاجرين المقيمين منذ فترة طويلة من تلقي مبلغ من المال من طرف ثالث. ويستخدم هذا النظام أيضا في تسديد الديون، فالقادمون الجدد يجدون عند وصولهم الجزائر أن توقعاتهم لم تتحقق، ويضطرون إلى اقتراض المال من المهاجرين الأقدم لمواصلة الرحلة أو لمجرد البقاء على قيد الحياة. ويمكن تبادل المال، عن طريق قيام أهل المستدين بتسديد المبلغ لأهل الدائن في بلده الأصلي.

### الحصول على حقوق اجتماعية واقتصادية: المسكن والرعاية الصحية

المهاجرون الموجودون في مغنية وضواحيها يعيشون في أحوال مزرية للغاية، إذ ليس لديهم مسكن ملائم، وأحوال النظافة رديئة، ولا يمكنهم الحصول على رعاية صحية.



مهاجرون قرب ضفة النهر (فصل الشتاء)

ركز عدد من المهاجرين على اعتبار عدم توفر مسكن ملائم أحد أكثر المشكلات إلحاحا. ومع أن بعضهم مستعد لدفع أجرة مقابل غرفة في منزل أو نزل في المدينة، يرفض أصحاب البيوت تأجيرهم غرفة لأنهم مهاجرون غير النظاميين (٥٤). وقد وثقت بعثة الشبكة الأوروبية-المتوسطية كون الجاليات التي تعيش على ضفتي النهر خارج المدينة ليس لديها الوسائل الملائمة، ومحرومة من أي وسائل الراحة الأساسية.

ويزداد الوضع سوءا في فصل الشتاء، فبعض أفراد الجاليات ليس لديهم ملابس ثقيلة لتقيهم من البرد، وليس لديهم قوارير غاز للتدفئة والطبخ (٥٥). يسكن المهاجرون الذين استقروا في وديان الجداول في خيام مرتجلة الصنع، أو ملاذات طبيعية، معظمها كهوف صغيرة حفرها المهاجرون بأنفسهم. تتكون الخيام من ملابس ومواد أخرى، وغالبا ما تكون مغطاة بأكياس بلاستيكية لوقايتها من المطر.

جدول الماء يكون عادة جافا، ولكن الوضع يمكن أن يتغير في فصل الشتاء، مما يجعل ضفة النهر غير ملائمة للعيش، ويكتنفها الخطر. وهناك خطر آخر يأتي من بحيرة صناعية كبيرة خلف سد. وعندما تفتح بواباته، يمكن للمياه أن تغمر ضفتي النهر، وتزيل المخيمات (٥٦). مهاجرون آخرون، الجالية الكاميرونية مثلا، يعيشون تحت الأرض في مباني تملكها الهيئة المسؤولة عن المياه في البلدية، أي في غرف فيها معدات التحكم ببوابات السد والأنابيب. ولكن أوضاع هؤلاء المهاجرين ليست أفضل بكثير من الذين يعيشون في العراء.

أحوال النظافة رديئة جدا عموما، فمعظم المهاجرين لا يتوفر لديهم مصدر مباشر للماء، باستثناء المخيمات القريبة من المدينة، وتحديدا أحد مخيمات المهاجرين من الكاميرون الموجود في أرض ذات ملكية خاصة، وفيها غرفة ومضخة ماء خارجية.

ولكن ليس بوسع جاليات المهاجرين الذين يعيشون في ضواحي مغنية أن يذهبوا بحرية إلى المدينة لشراء الطعام والمنتجات الأخرى اللازمة لاحتياجاتهم الأساسية. يعتمد عدد منهم على دكان صغير يديره رجل جزائري وعائلته، وهو على بعد مئات قليلة من الأمتار من معظم مواقع مخيمات الجاليات. يستطيع المهاجرون أن يشتروا من الدكان المعكرونة والأرز والطحين والخبز والزيت وصلصة البندورة (الطماطم)، ومنتجات قليلة أخرى. وبوسعهم أيضا شراء عبوات ماء أو إعادة ملئها لتلبية احتياجات مخيماتهم.

وفي الدكان أيضا القليل من منتجات النظافة الشخصية (كالشامبو وجل الاستحمام) ولوازم إسعاف أولي من قبيل المطهرات وأغطية الجروح. وهناك عدد قليل من الأغذية والملابس المستعملة، كلها ذات نوعية رديئة.

[٥٤] لا يبدو أن هذا الوضع ينطبق على كل الجاليات، فقد التقى موفدو الشبكة مع مهاجرين من النيجر ذكروا أنهم أقاموا في مهجع كان فيه ٢٥ شخصا من بينهم مهاجرون من النيجر ومالي. وقد يكون الموقف تجاه المهاجرين من الدول المجاورة أفضل قليلا.

[٥٥] لا يستطيع المهاجرون استخدام الخشب أيضا، فقطع الأشجار في المنطقة تمنعه السلطات الجزائرية منعاً باتا.

[٥٦] ذكر أشخاص تمت مقابلتهم أن مهاجرا من ساحل العاج مات غرقا أثناء نومه عندما فتحت بوابات السد قبل عامين. وقد وجدت جثته في الوادي على بعد بضعة مئات من الأمتار من مخيمه. من غير الواضح كم مرة تفتح السلطات الجزائرية بوابات السد، وإلى أي مدى يشكل ذلك خطرا على المهاجرين الذين يعيشون في الوادي.



مهاجر أطلق حرس الحدود الإسبان النار على عينه

للأسف، لم يكن بين بعثة الشبكة الأوروبية-المتوسطة أفراد لهم خبرة طبية، ولذا لم يكن بوسع البعثة تقييم الحاجات الطبية للمهاجرين الذين اجتمع معهم أفراد البعثة في المخيمات. ولكنهم تمكنوا من تسجيل وتوثيق عدد من الحالات الصحية الإشكالية بين المهاجرين. أغلبية هذه الحالات كان لها علاقة إما بإصابات حدثت أثناء محاولة عبور الحدود، أو في مواجهات مع الشرطة وأفراد سلطات أخرى، في الجزائر والمغرب عادة، وإما بأمراض مزمنة تطورت على مدى شهور، أحيانا سنوات، من السفر الدائم والعيش في ظروف صعبة وتفتقر إلى النظافة.

بعض المهاجرين في مغنية الذين يعانون من إصابات تلقوا علاجاً في الماضي في وجدة عن طريق منظمة أطباء بلا حدود. على سبيل المثال، هناك مهاجر من غامبيا قوبل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وقد فقد عينا بعد أن أطلق حرس الحدود الإسبان طلقات مطاطية (٥٧). وهناك شاب من الكامرون حاول مرارا تسلق جدران مليئة الثلاثة، وتعرض إلى ضرب مبرح من شرطة الحدود، فسقط على الأسلاك الشائكة وأتلف جلده على طول الرسغين والذراعين والظهر (٥٨).

ورغم تلقي علاج في المغرب، فإن معظم المهاجرين الذين يصلون مغنية أو يعودون إليها ليس بوسعهم الحصول على معيئة لإصابتهم، الأمر الذي يؤدي مرارا إلى تفاهم الإصابة مع مرور الوقت (٥٩).

الأمراض المزمنة التي لم يتلق المصابون بها علاجاً تشمل الربو ومشكلات في الجهاز الهضمي والمعدة. ومن المشكلات الشائعة الأخرى الحمى والصداع المتكرر والأرق. معظم المهاجرين الذين قوبلوا لم يحظوا بمعيئة طبية منذ شهور، والمصابون بإصابات خطيرة فقط هم الذين ذهبوا إلى عيادة أو مستشفى.

أصدرت منظمة أطباء بلا حدود تقارير مثيرة للقلق حول الأثر السلبي لهذه الأوضاع المزمنة والعنفية وغير المستقرة على الصحة الجسدية والذهنية للمهاجرين الموجودين بين المغرب والجزائر [MSF ٢٠١٣؛ MSF ٢٠١٠]. المشكلات الجلدية، والتهابات الأجهزة التنفسية، ومشكلات في الجهاز الهضمي كانت من الأمراض الرئيسية التي لاحظ أفراد المنظمة انتشارها بين المهاجرين الذين يعبرون المنطقة الحدودية بين مغنية-وجدة. وشكا عدد من المرضى من ألم عام في الجسم، أو الأرق مع أعراض غير محددة مرتبطة غالبا بالإجهاد والقلق.

ركزت منظمة أطباء بلا حدود على أن العنف العام المؤسساتي والإجرامي سبب رئيسي في نشوء المشكلات الطبية والنفسية التي يعاني منها المهاجرون [MSF ٢٠١٣]. بالنسبة للعنف الإجرامي، أوضحت تقارير مختلفة دور شبكات التهريب والاتجار بالبشر في منطقة الحدود بين وجدة ومغنية. والسبب الرئيسي في نشوء هذه الشبكات الحدود

[٥٧] بالنسبة للعنف على الحدود الإسبانية المغربية، قامت منظمات مهاجرين وأخرى مغربية بحملة في المغرب في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١٣ سميت "العدد ٩: أوقفوا العنف على الحدود". وقد نظمت الحملة احتجاجا على العنف المستمر على حدود المغرب الشمالية وإحياء لذكرى مهاجر كامبروني توفي متأثرا بجروح أصيب بها عندما حاول عبور الحدود إلى مليلة.

[٥٨] تركت الجروح ندوبا عميقة في جلده ولم تشف تماما بعد. عندما وقع عن السياج لم تتدخل الشرطة، وأنقذه مواطن مغربي عالجه وخطب جراحه. وقد وجدته منظمة أطباء بلا حدود في وقت لاحق في غاية قرب الناظور، ونقلته إلى وحدة لمعالجة أشمل. بعد عودته إلى الغابطة للتخصير لمحاولة عبور ثانية، أصبح من الصعب على منظمة أطباء بلا حدود الكشف على حالته الصحية ومراقبتها. وقيل إن أفراد المنظمة كانوا يأتون إلى الغابطة لنقله إلى عيادة في الناظور، ثم إعادته. هناك أيضا حالة مهاجر من غينيا بيساو الذي خضع لجراحة في مستشفى في الناظور في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وبعد خروجه من المستشفى، انتقل إلى الرباط لينضم إلى أبناء جالتيه وطلب المساعدة من فرع جمعية كاريتاس.

وكان من المقرر أن يزال الحديد الذي وضع بين ساعده ويده في شباط/فبراير ٢٠١٣، ولكن الشرطة المغربية ألقت القبض عليه قبل تمكنه من الوصول إلى المستشفى في الرباط، وتم ترحيله إلى وجدة. ولأنه لم يكن يملك مالا للعودة إلى الرباط، توجه إلى مغنية، مع نية تمويل رحلة عودة إلى المغرب، وعندما قابلته الشبكة الأوروبية-المتوسطة في شهر حزيران/يونيو، لم يكن قد زار أي طبيب للكشف على جرحه.

[٥٩] قابلت الشبكة الأوروبية-المتوسطة المهاجر الغامبي المصاب في عينه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وكان عاد لتوه من وجدة بعد أن عالجه هناك منظمة أطباء بلا حدود. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٣، ساء وضعه، فلم يكن لديه المزيد من الأدوية لمعالجة جرحه، ولم يذهب إلى عيادة لمراقبة تطور مرضه. وتقول منظمة أطباء بلا حدود في تقريرها إنها عالجت عددا من المرضى أصيبوا بجروح جراء عبارات مطاطية أطلقها الحرس المحنني الإسباني عند الحدود [MSF ٢٠١٣].

المغلقة رسمياً، الأمر الذي يعني إغلاق القنوات المفتوحة للهجرة الشرعية [MSF ٢٠١٣]؛ UNODC ٢٠١٢]. وقد جمعت الشبكة الأوروبية-المتوسطية معلومات عن إجراءات عبور الحدود التي يتبعها المهاجرون، ووثقت الديناميات ذات القابلية الاستغلالية التي تنظم نشاطات التهريب.

وكما ذكر سابقاً، قد يشجع رؤساء الجالية الهجرة كثيراً، فهم يسيطرون سيطرة محكمة على قنوات عبور الحدود، ويجنون أرباحاً كبيرة من ذلك. والمهاجرون الذين يصلون مغنية لأول مرة عليهم دفع مال مقابل بقائهم في المخيم إلى حين وقت عبور الحدود (ما يسمى "حق الغيتو") للجانب الجالية مباشرة. وعدم الالتزام بهذه القاعدة قد ينتج عنه الضرب و/أو مصادرة جميع ممتلكات المهاجر. ولكن لم يكن بوسع أفراد بعثة الشبكة الأوروبية-المتوسطية التعمق في المزاعم حول الإتجار بالبشر لتأكيد استنتاجات المنظمات الأخرى مثل منظمة أطباء بلا حدود، التي أكدت على تضرر رؤساء جاليات مغنية على عصابات إتجار بالبشر تمارس عملها بالتخويف والعنف الجسدي والجنسي والتعذيب [MSF ٢٠١٣].

وبالنسبة للعنف المؤسساتي، فإن المهاجرين الذي عبروا المغرب وحاولوا الوصول إلى سبتة ومليلة عانوا المعاناة الأشد، فمناخ الخوف وعدم الأمان الذي فرضته سلطات تطبيق الأمن المحلية دفع المهاجرين العابرين إلى هوامش المناطق الحضرية، كغابات غورغو قرب الناظور، حيث يعيش معظمهم في العراء، وفي ملاذات مزرية تفتقر للطعام وأي وسيلة راحة. كما أن تجارهم مع شرطة الحدود المغربية والإسبانية عنت في الغالب الضرب والاحتجاز في مرافق مكتظة وخالية من أي راحة، والترحيل في نهاية المطاف [MSF ٢٠١٣]، وترك ذلك في نفوس المهاجرين أثراً جسدياً ونفسياً.

عندما كنت مع أخي الصغير [في الناظور] مكثنا في الغابات، وأرسلت أخي الصغير لبحث عن طعام في البلدة. ولأنه صغير، كان الناس يعطونه بعض السجق والبندورة (الطماطم) والبطاطا، وكان يبحث أيضاً عن الطعام في سلال وحاويات القمامة، وكان يبحث عن أفخاذ ورؤوس دجاج، وأشياء من هذا القبيل. وبينما كنا نأكل الطعام الذي حصلنا عليه من حاويات القمامة، قلت له إن هذه ليست حياة [المستجيب رقم ١٣، ساحل العاج، ترجم حديثه من الفرنسية].

في عام ٢٠١١، القت الشرطة القبض علي في الرباط، ولكن كان معي جواز سفري، ولذا أطلقوني. بقيت في الرباط فترة قصيرة، ثم اتجهت إلى الناظور. حاوت مرة أخرى العبور إلى مليلة، ولكنهم طردوني ثانية. في ذلك الوقت، ولأنني جرحت أثناء محاول العبور، ذهبت إلى المستشفى في الرباط بمساعدة من الهيئة الخيرية كاريتاس. هي من عالجني [...] بعد ذلك عدت إلى الناظور ثانية [من أجل أن أحاول العبور ثانية]. مكثت هناك يومين، وتمت في العراء. القت الشرطة [الإسبانية] القبض علي وطردت ثانية. حرس الحدود الإسبان سلموني للشرطة المغربية فضررت وجرحت ورحلت إلى مغنية [المستجيب رقم ١٧، السنغال، ترجم حديثه من الفرنسية].

وجدت بعثة الشبكة الأوروبية-المتوسطية أدلة إضافية في مغنية تؤكد الرأي هذا، ووثقت تصرفات السلطات الجزائرية العنيفة والمؤذية عندما تدهم المخيمات. وبالإضافة إلى إمكانية التسبب بإصابات جسدية، تسهم هذه الممارسات في خلق مناخ من الخوف والقلق الشديدين بين المهاجرين. على سبيل المثال، أحد المهاجرين يذكر ما حدث حوالي شهر آذار/مارس عندما اقتحم الدرك الجزائري المخيم الذي يعيش فيه:

لا نشعر بالسلام هنا، لأننا إذا ذهبنا للعمل نتعرض لخطر مقابلة الشرطة على الطريق. وعندما نعود، نكون متعبين، ولا نستطيع النوم، لأننا فور سماع نباح الكلاب نعرف أن الشرطة قريبة. ولذا نهرب مرة أخرى. إنها

هناك ليس فقط للقبض علينا، بل لتسرق منا أيضا [...] عندما يمكسون بك، إذا كان لديك هاتف جيد، يأخذونه منك. إذا أردت الوقوق للتحديث معهم، سوف يضربونك. هذا أحد الأشياء التي لا نحبها، أتدري؟ كأننا لسنا بشرا. هل تفهم؟ إننا نتوسل الآن أن يتركونا بسلام. حتى طريقة عيشنا تظهر أننا هنا من أجل الشعور بالسلام. إننا لا نتسبب بمشاكل. إذا كانت الشرطة تريد أن تأتي وتفتشنا، وأن تفعل أي شيء، لا مشكلة، ولكن فلتفعل ذلك خارج المخيم [المستجيب رقم 11]. ترجم حديثه من الإنجليزية].

منظمات المجتمع المدني هي الجهات الوحيدة تقريبا التي تقدم رعاية اجتماعية للمهاجرين في المنطقة الحدودية. كان لمنظمة أطباء بلا حدود وجود قديم في وجدة والناظور، وهذا جعل من الممكن معالجة عدد من المهاجرين الجنوب صحراويين في شرق المغرب، حيث الكثير منهم قد يعود إلى مغنية أو يرحل إليها (٦٠). ولكن خروج أطباء بلا حدود من المغرب في أوائل ٢٠١٣ ترك فراغا لم تسده أي منظمة غير حكومية محلية أو دولية، ولم تسده بعد المؤسسات المغربية أو الجزائرية.

ومع أنه كان هناك وجود لمنظمة أطباء بلا حدود وبضع منظمات محلية تقدم خدمات تكمل بعضها في وجدة، ليس في مغنية وجود مماثل (الآن أو في الماضي) (٦١). وما لم يتعرض المهاجرون لحالات خطيرة جدا، فإنهم يمتنعون عن الذهاب إلى المستشفيات العامة خشية الاعتقال أو الترحيل.

وكما أشارت منظمة أطباء العالم، فإن المستشفيات الجزائرية لا تلتزم دائما بالتشريعات الوطنية ولاحة الأخلاق الطبية، التي تكفل المعالجة المجانية لأي شخص، بصرف النظر عن الجنسية أو الوضع القانوني. وحتى في العاصمة الجزائر، هناك احتمال بأن يتعرض المهاجرون غير النظاميين، بما في ذلك النساء الحوامل اللاتي يكن في حالة مخاض، إلى قيام العاملين في المستشفى بإبلاغ أجهزة الأمن وغيرها من سلطات، بالتالي تعرض المهاجرين لعواقب خطيرة في وقت لاحق تشمل الترحيل (٦٢). وفي حالات أخرى، قد لا يكون لدى المهاجرين المال لشراء الأدوية التي لا تقدمها المستشفيات بالمجان.

## أضواء على الجماعات الأكثر عرضة للخطر: وضع النساء والقاصرين

النساء غير مرثيات في مشهد مخيمات اللاجئين في الوديان. عندما سئل الرؤساء عن عدد النساء في المخيمات، قال جميعهم إنه لا توجد نساء. ولكن تمكنت بعثة الشبكة من توثيق وجود امرأتين فقط في المخيمات، إحداهما من السنغال متزوجة من مهاجر من ساحل العاج، ولكن لم يتمكن أفراد البعثة من مقابلتها. المرأة الثانية من مخيم المهاجرين النيجيريين، ولكنها لم تقدم معلومات تذكر عن قصتها وأحوالها. أعضاء الجالية الكاميرونية أشاروا إلى وجود نساء في جاليتهم ولكن لم يتمكن أفراد بعثة الشبكة من مقابلتهن. وأمكن مشاهدة نساء وفتيات، معظمهن من النيجر، على الشارع الرئيسي من مغنية، وكن يتسولن.

وفقا لما ذكره من أجريت معهم مقابلات، وأفراد من الجاليات، بينهم نساء قابلتهن بعثة الشبكة في وهران، عدد أقل من النساء يخترن هذا المسار، وعادة لا يهاجرن وحيدات. وعندما يهاجرن، يقضين أقصر فترة ممكنة في المخيمات، ويسارعن إلى عبور الحدود. وعندما يصلن مغنية، يحرصن على وجود ما يكفي من المال معهن من أجل دفع تكاليف الإقامة في المأوى والحماية من الجالية وذلك من أجل التمكّن من الوصول إلى وجدة دون منغصات. وتدفع المرأة عادة ١٥٠ يورو للجالية في مغنية مقابل العبور إلى وجدة، أي ثلاثة أضعاف ما يدفع الرجل المهاجر. وسبب هذا الاختلاف أن المهربين سيتعين عليهم المشي بسرعة أبطأ، واتخاذ إجراءات حماية إضافية عند مرافقة نساء وحيدات إلى الجانب الآخر من الحدود، وعليهم أيضا تزويدهن بمعلومات إضافية، وأرقام هاتف لأشخاص لتسهيل بقية رحلتهم.

[٦٠] بدأت منظمة أطباء بلا حدود العمل في شرق المغرب عام ٢٠٠٤. وفي الشهور الأخيرة التي سبقت خروجها من المغرب، تكون فريق المنظمة من ١٧ شخصا، قدموا المساعدة الطبية والنفسية والإنسانية في وجدة والناظور. وساعدت المنظمة المهاجرين في مجالي المعالجة الطبية الأولية والثانوية، مع دعم نفسي، وفحوص قبل الولادة وبعدها، ومساعدة ضحايا العنف الجنسي. وللحيلولة دون حصول أمراض أو انتشارها، كانت المنظمة تقدم بانتظام مواد إيواء ولوازم النظافة، وأدوات للمطبخ، وخدمات الصرف الصحي.

[٦١] منظمة أطباء العالم غير الحكومية كانت تعمل في الجزائر العاصمة والقسطنطينية على مشاريع مختلفة، ولكنها غير موجودة في مغنية.

[٦٢] للمزيد من المعلومات، أنظر/ي "الجزائر: الهجرات من جنوب الصحراء الكبرى والحصول على الحقوق"، ورقة معلومات مقدمة في المؤتمر الصحفي الذي عقده منظمة أطباء العالم في الجزائر العاصمة في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، على الرابط التالي [شاهد في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣]: [http://www.la-laddh.org/IMG/pdf/colloque\\_algerie\\_ok\\_٢.pdf](http://www.la-laddh.org/IMG/pdf/colloque_algerie_ok_٢.pdf)

ولأسف لم يمكن تقدير عدد النساء اللاتي يمررن عبر مخيمات اللاجئين، فقد لاحظ موفدو بعثة الشبكة امتناعا من المهاجرين عن تقديم معلومات عن النساء. ولكن ما هو معروف عن النساء اللاتي يأتين إلى مغنية هو ما ورد في بحوث أجريت في مناطق أخرى، مثل وجدة (٦٣) على الجانب الآخر من الحدود، أو في الجزائر العاصمة [لاشر ٢٠١٠] وفي مدن جزائرية أخرى [CISP ٢٠٠٨]. على سبيل المثال، يشير تقرير لمنظمة أطباء بلا حدود حول وضع المهاجرين الجنوب صحراويين في وجدة إلى أن النساء المهاجرات في وجدة بلغت نسبتهن ١٣٪ من مجموع المهاجرين في المنطقة (٦٤)، وأن ١٤٪ منهن كن حوامل. وهذه البحوث تثبت أن الإناث المهاجرات يشكلن نسبة مهمة، ولكنها أصغر نسبيا، من المهاجرين الذي يمرون عبر هذه المنطقة، وبالتالي عبر مغنية، وتثبت البحوث أيضا أن النساء اللاتي يسافرن وحيدات معرضات كثيرا للعنف الذي يتركبه أفراد من السكان المحليين أو من المهاجرين على حد سواء.

من بين ٦٥ امرأة قابلتهن منظمة أطباء بلا حدود في عام ٢٠١٢ في مدن مغربية مختلفة، قالت ٥٩٪ منهن إنهن تعرضن لعنف جنسي في منطقة مغنية-وجدة الحدودية. وفي الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٢، عالجت المنظمة ٦٩٧ مهاجرا (أغلبهم من النساء) تعرضوا لعنف جنسي، ومن بين هؤلاء ١٢٢ في منطقة وجدة. وكان هناك ٢٤٠ (٣٥٪) من ضحايا الإتجار بالبشر [MSF ٢٠١٣]. ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير بالنظر إلى أن الإبلاغ عن الجرائم الجنسية، والسعي إلى الحصول على مساعدة طبية بعد العنف الجنسي لا يزال إلى حد كبير من المحرمات بين جاليات المهاجرين، وعدد من المهاجرين يبلغ عنها فقط عندما يبلغون الرباط.

أبرز الأمور المتعلقة بالنساء المهاجرات أنهن غير مرثيات. وقد يفسر ذلك جزئيا، في سياق الهجرة العابرة، حقيقة أنهن عرضة لسيطرة صارمة، والهيمنة والعنف من رجال جاليتهن في المقام الأول، أو من مهاجرين جنوب صحراويين [MSF ٢٠١٣؛ لاشر ٢٠١٠؛ CISP ٢٠٠٨]. النساء أكثر عرضة للخطر من الرجال خلال رحلة الهجرة (٦٥)، فبالإضافة إلى الأخطار المشتركة، النساء عرضة لعدد آخر من الأخطار الجسدية والجنسية، بما في ذلك الضرب، والعمل القسري، والتحرش الجنسي، والاعتصاب، والحمل غير المرغوب فيه، والإجهاض وسقوط الجنين أثناء الحمل، واحتمالات عالية بالإصابة بفيروس نقص المناعة والأمراض الأخرى المنقولة عن طريق العملية الجنسية، إضافة إلى الصدمات النفسية. في معظم الحالات، مرتكبو العنف ضد النساء هم المهربون والمتاجرون بالبشر والمجرمون.

بالنسبة للوضع في مغنية، تشير التقارير إلى أن النساء والفتيات اللاتي لا يملكن مالا يبقين محصورات في مخيمات اللاجئين، ويضطررن لدفع تكاليف العيش في المخيم وعبور الحدود بممارسة الجنس [لاشر ٢٠١٢]. في بعض الحالات، تشمل هذه الدائرة اللامنتهية من العنف والاستغلال الجنسي القاصرين [MSF ٢٠١٠]. ووجدت دراسات أخرى أن النساء اللاتي يقعن في العبودية أو في شبكات الدعارة يرغمن على ذلك عادة داخل جاليات الجنوب صحراويين، ونادرا ما يتم ذلك على أيدي الجزائريين أو المغاربة [CISP ٢٠٠٨]. رغم ذلك، أشارت منظمات مثل أطباء بلا حدود إلى أن السلطات الجزائرية والمغربية تتحمل الكثير من المسؤولية، فعمليات الترحيل تتم ليلا وبدون احتياطات أمنية، مما يزيد احتمالات تعرض النساء المهاجرات إلى الهجوم عليهن من عصابات إجرامية محلية. ووثقت منظمة أطباء بلا حدود عمليات ترحيل نساء حوامل (ست نساء حوامل على الأقل في عام ٢٠١١ و١٨ في ٢٠١٢)، ووثقت حالات من التحرش الجنسي، وحتى الاعتصاب، بمشاركة أفراد من الشرطة في الجزائر والمغرب [MSF ٢٠١٣؛ ٢٠١٠]. ولم يكن بوسع بعثتي الشبكة الأوروبية-المتوسطية تأكيد هذه المزاعم أثناء وجود موفدي الشبكة في مغنية.

ومن المثير للقلق بشكل خاص وضع القاصرين في مغنية، فقد وثقت الشبكة الأوروبية-المتوسطية وجود ما لا يقل عن أربعة قاصرين في مخيمات مختلفة في الوديان، ثلاثة من غينيا كوناكري، وواحد من السنغال (٦٦)، ولكن من المؤكد أن العدد الكلي للقاصرين أعلى من ذلك. وهذا الافتراض تؤيده نتائج منظمة أطباء بلا حدود في وجدة، حيث ٢٪ من

[٦٣] يقدر عدد النساء بـ ٦٥-٩٥ ضمن عدد يتراوح بين ٥٠٠-٧٠٠ مهاجر سجلتهم منظمة أطباء بلا حدود.

[٦٤] جمعت منظمة أطباء بلا حدود خلال السنوات الثلاث الماضية بيانات حول المهاجرين المارين عبر وجدة والناظور. وتشير البيانات إلى عدد من الأشخاص الذي قابلتهم المنظمة، ولذلك، يجب النظر إلى هذه الإحصاءات بشيء من الحذر.

[٦٥] من المهم الإشارة إلى أن عددا من الرجال تعرض لعنف جسدي، إما بين الجزائر والمغرب، أو على مسار بقية الرحلة. وهذه الظاهرة مهمة بالنظر إلى العدد المرتفع للذكور بين المهاجرين [MSF ٢٠١٣؛ CISP ٢٠٠٨]. ولكن النساء عادة أكثر عرضة للعنف الجنسي، وأدى كونهن غير مرثيات في سياق الهجرة العابرة إلى تقليل التقديرات عموما المتعلقة بالانتهاكات التي تتعرض لها المهاجرات.

[٦٦] وثقت الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان وجود صبي عمره ١٤ عاما من ساحل العاج، كان يسافر مع أخيه الأكبر الراشد، ونوقش وضعه في هذا التقرير في الجزء المتعلق بالحصول على حماية.

المهاجرين (١٠ أفراد-١٥ فردا) في عام ٢٠١٢ كانون من القاصرين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣-١٨ سنة، وقد هاجروا دون أن يصحبهم والدوهم، أو شخص مسؤول عنهم قانونيا [MSF ٢٠١٣]. القاصرون غير المصحوبين مرثيون، ولكن منظمة أطباء بلا حدود أشارت إلى وجود فتيات صغيرات في منطقة الحدود (٦٧). بعضهن يواصلن الرحلة باتجاه غوروغو في ضواحي الناظور، على أمل أن يجدن سبيلا للعبور إلى مليلة، إما بالقفز عن السياج، أو الوصول إليها سباحة، ما يعني الوصول إلى أوروبا [MSF ٢٠١٣].

[٦٧] النساء الأكبر سنا، والفتيات الصغيرات يصنفن ضمن فئة الأكثر تعرضا لخطر الوقوع في أيدي شبكات الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر [MSF ٢٠١٣].

وبحكم كونهم قاصرين، فإنهم يشكلون فئة معرضة لأخطار أكثر بين المهاجرين، ففي العادة لديهم موارد اقتصادية واجتماعية وثقافية أقل مما لدى الراشدين، ويفتقرون في الغالب إلى النضج الذي يمكنهم من أن يتحملوا بفاعلية أحوال الرحلة المثير للإجهاد. وهم أيضا أكثر عرضة لاعتداءات يرتكبها أكثر من طرف، بما في ذلك السلطات المحلية والمهاجرون أنفسهم. القاصرون الذين تمت مقابلتهم في مغنية قاموا بالرحلة وحدهم معظم الوقت، مع مساعدة من حين لآخر من أشخاص على مسار الرحلة. وقد بدأوا الهجرة في سن مبكرة للغاية، فهناك صبي غادر غينيا كوناكري في سن السابعة، واثنان آخران غادرا وأحدهما في الحادية عشرة من العمر، والآخر في الثالثة عشرة. وقد تركوا خلفهم أوضاعا صعبة، من عائلات مفككة ومدمرة إلى والدين عنيفين، ولديهم تاريخ من السفر مسافات طويلة في منطقة غرب أفريقيا و/ أو في المغرب قبل الوصول إلى الجزائر ومغنية. ولم يكن لديهم خطة محددة عند مغادرتهم بلادهم تهدف إلى الاستقرار في الجزائر أو الوصول إلى أوروبا، وهم دائما يعيدون تعديل أهدافهم وطموحاتهم أثناء الرحلة.

قاصر في الثالثة عشرة من عمره غادر غينيا كوناكري وهو في السابعة، بعد وفاة والدته في نزاع، ولم ير قط والده. توجه إلى الجزائر بعد رحلة خطيرة استمرت ست سنوات، مروا بمالي وبوركينا فاسو. يتلقى في مغنية الحماية من المهاجرين الأكبر سنا في الجالية الغينية، الذين شعروا بالأسف عليه. أوضاعه النفسية بحاجة إلى رعاية ودعم ملائمين لتقييم ما جرى له خلال هذه السنوات الست. ليس لديه فكرة واضحة أين هو الآن، أو أين يريد الذهاب أو العيش. حاول مهاجرون آخرون إقناعه بالعودة إلى غينيا لأنه صغير جدا على العيش في هذه البيئة القاسية أو مواصلة الرحلة إلى المغرب أو أوروبا، ولكن يبدو أنه لم يبق لهذا الصبي أحد في بلده ليعود إليه [ملاحظات موفد البعثة، المستجيب رقم ٥، غينيا كوناكري].

يافع من غينيا كوناكري يبلغ من العمر ١٦ عاما. وصل إلى مغنية من الجنوب بعد سفر طويل عبر ساحل العاج وبوركينا فاسو ومالي والنيجر وليبيا. بعد العمل هناك بعض الوقت، وقبل أن يحاول الوصول إلى الساحل الإيطالي على قارب، أُلقت الشرطة الليبية القبض عليه، وسجن في صبحة. بعد أسبوعين في السجن، والتعرض لمعاملة قاسية وسيئة من حراس السجن الليبيين، فاوض على الإفراج عنه مقابل رشوة مقدارها ٣٠٠ دولار.

بعد ذلك، عبر الحدود إلى الجزائر ووصل إلى مغنية عن طريق غرداية وتلمسان ثم مغنية. ووقت مقابلته موفدي الشبكة الأوروبية-المتوسطة، كان يخطط لمغادرة الجزائر إلى المغرب في اليوم التالي، وهو مصمم على الوصول إلى أوروبا عبر هذا المسار [ملاحظات موفد الشبكة، المستجيب رقم ٦، غينيا كوناكري].

ذكرت منظمة أطباء بلا حدود أنه طيلة ٢٠١١ و٢٠١٢، قامت الشرطة المغربية بترحيل ستة قاصرين في عام ٢٠١١، ٣٥٥ طفلا و٤٥٥ قاصرا في عام ٢٠١٢، مخالفة بذلك كل الاتفاقيات الدولية والقوانين المغربية. ووثق موفدو الشبكة أثناء وجودهم في مغنية حالة واحدة على الأقل لقاصر تمت مقابلته في المخيمات وكانت الشرطة المغربية رحلته إلى الجزائر. وهو يافع في السابعة عشرة من العمر من غينيا كوناكري. غادر بلاده وعمره



١٢ عاما نتيجة سوء معاملة العائلة التي استضافته بعد وفاة والدته. وقبل وصوله إلى الجزائر، عاش أربع سنوات في السنغال قبل أن يذهب إلى المغرب عن طريق موريتانيا. وحاول الوصول إلى سبته عندما علم بإمكانية الوصول إلى أوروبا، ولكن الشرطة ألقت القبض عليه ورحلته إلى الحدود. وتسلسل حالته الضوء على المصاعب التي يواجهها القاصرون في جالياتهم مقابل المهاجرين الآخرين.

القي القبض علي في طنجة. أخذوني إلى هنا بالحافلة. كانت الحافلة ممثلة. تركونا على الحدود وقالوا لنا امشوا [باتجاه مغنية]. كان ذلك في الليل. كان هناك أناس آخرون [مهاجرون] يعرفون الطريق، ولكنهم لم يسمحوا لي بأن أتبعهم إلا إذا أعطيتهم بعض المال، ولكن في الواقع لم يكن معي شيء في ذلك الوقت. لقد أخطأت هناك لأنني قلت لهم إنها المرة الأولى التي أرحل فيها، كان يجب علي أن أقول إنني أعرف الطريق. عندما تقول إنك لا تعرفها، لن يسمحوا لك بالمجيء معهم، سيطلبون منك مالا. قالوا لي هكذا الأمر هنا. إنه قانون وجدة. لذا بقيت مع الذين عادوا إلى وجدة، وسألت عن مكان وجود مخيمات المهاجرين. وعند وصولي، سئلت إن جئت إليها من قبل فقلت لا، فطلب مني أن أدفع مقابل إقامتي ٤٠٠ درهم لكي أنام مع بقية المهاجرين هناك. قلت لهم ليس مع شيء بالمطلق، وأرادوا تفتيشي [المستجيب رقم ٧، غينيا كوناكري، ترجم حديثه من الفرنسية].

أظهرت المقابلات أن المهاجرين الصغار ليسوا على علم بإمكانية الاتصال بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ولم يحاطوا علما بإجراءات تقديم طلب لجوء. ولكن عدم توفر المعلومات ليس السبب الوحيد الذي يمنع القاصرين من الذهاب إلى مكاتب المفوضية في الجزائر العاصمة. وكما ذكر سابقا، تظل مغنية بالنسبة للكثيرين منطقة عبور، ورغم أن فترة المكوث فيها تتراوح بين أيام قليلة وبضعة شهور، لا يعتزم المهاجرون البقاء في مغنية أكثر من اللازم. والراغبون في البقاء في الجزائر لا يستقرون في مغنية، بل ينتقلون إلى وهران أو الجزائر العاصمة. والآخرين يعتزمون مواصلة الرحلة إلى المغرب ثم أوروبا.

وحقيقة أن الوجود في مغنية عابر له أثر على الحصول على تعليم، فنظرا للسفر المستمر، وقسوة الأحوال المعيشية وعدم استقرارها، فإن القاصرين واليا فعيين الذين قابلهم موفدو الشبكة الأوروبية-المتوسطية في مغنية لم تكن لديهم فرص تذكر للحصول على أي تعليم بعد مغادرة بلادهم. قلة منهم، عندما يمكثون في مكان واحد أسابيع قليلة، تمكنوا من الذهاب إلى مدرسة مسائية أو تعلم مهنة من خلال تدريب مهني غير رسمي، ولكن لم يذكر أحد منهم وجود هذه الفرصة في مغنية.

## الخاتمة

قبل عشر سنوات، كان تدفق المهاجرين في اتجاه واحد بشكل رئيسي: من مغنية في الجزائر إلى وجدة في المغرب. ولكن مع زيادة الإجراءات الأمنية على حدود أوروبا الجنوبية وتنفيذ إجراءات إعادة دخول الأفراد بين الدول الأوروبية وجيرانها من دول الجنوب، كالاتفاقية بين المغرب وإسبانيا، زاد تدفق المهاجرين في الاتجاه المعاكس، أي من وجدة إلى مغنية، التي أصبحت بالنسبة للكثير من المهاجرين واللاجئين محطة عبور مؤقتة على الطريق إلى رحلة طويلة، وكذلك محطة عودة مخيبة للآمال، نظرا لترحيلهم إلى هذه المدينة، أو عودتهم إليها ثانية قبل محاولة إكمال الرحلة إلى أوروبا مرة أخرى.

كان هدف بعثتي الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان تكوين صورة عامة عن الأوضاع التي تواجه المهاجرين الجنوب صحراويين الموجودين في مغنية، ليتمكن بعد ذلك القيام بالمزيد من البحوث بشأنها.

سلطت النتائج والشهادات الضوء على الأوضاع الصعبة التي يواجهها المهاجرون العابرون، وفي الوقت نفسه المعرضون كثيرا للترحيل المتكرر في ظروف صعبة، حتى النساء الحوامل، والقاصرين غير المصحوبين، وآخرين ممن هم بحاجة إلى حماية، وهم معرضون أيضا للاعتقال التعسفي، والاحتجاز، والضرب، واعتداءات أخرى على أيدي السلطات الجزائرية. ويعيشون أيضا في أحوال تفتقر إلى النظافة، ويحصلون إما على قدر محدود من الرعاية الصحية، أو لا يحصلون على شيء منها. كما أنهم يسكنون في أماكن مزرية، ويعملون في ظروف عمل قاسية تجعلهم معرضين للاستغلال.

وهناك الكثيرون من بين المؤهلين للحصول على وضع لاجئ لا يدركون حقوقهم، أو لا يرون فوائد من تقديم طلب لجوء في السياق الجزائري، حيث لا يعنى اعتراف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الحصول على حقوق اجتماعية واقتصادية فعالة.

يكن التحدي في تقييم حاجات المهاجرين واللاجئين في طبيعة وضعهم العابر. أغلبية من يعيشون في مغنية لا يعتزمون الاستقرار في المدينة أو ضواحيها بصورة دائمة، بل يأملون في الانتقال إلى المغرب ثم أوروبا. أما الذي يستسلمون في نهاية المطاف ويتقبلون العيش في الجزائر فإنهم يختارون مدنا أخرى، كالجزائر العاصمة ووهران، حيث يتوفر أمن أكثر وظروف معيشة أفضل (ولكنها تظل غير مستقرة). نتيجة لذلك، لا تستهدف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية، غالبا، المهاجرين المارين عبر مغنية، نظرا لأن الطبيعة العابرة لوجودهم فيها تعني أنهم لا يعتزمون تقديم طلب لجوء في الجزائر، ولا يسعون بالضرورة إلى تسجيل أبنائهم في المدارس. وهذا التحدي موجود أيضا في وجدة، على الجانب المغربي من الحدود.

وبصرف النظر عن طول الوقت الذي يُقضى في مغنية، من الواضح أن الخدمة الفورية والمباشرة التي هناك حاجة ماسة لها هي الحصول على رعاية طبية. وفي هذه السياقات، من المثير للقلق جدا أنه لا توجد منظمة إنسانية تقدم للمهاجرين عونا طبيا في المدينة أو ضواحيها. وهناك حاجة إضافية للمساعدة الطبية نظرا لعدم وجود منظمة أطباء بلا حدود في مدينة وجدة، حيث عولج عدد كبير من المهاجرين واللاجئين في مرحلة ما من رحلتهم الطويلة.

تعددت مسارات الهجرة نتيجة لمبادرات الاتحاد الأوروبي للحيلولة دون عبور حدوده من خلال إجراءات تتخذ في دول شمال أفريقيا، ونتيجة لإغلاق الحدود، وعلى المدى الطويل، يمكن توقع اضطراب عدد متزايد من المهاجرين واللاجئين للاستقرار في المناطق التي استخدموها للعبور نحو أوروبا، بما في ذلك الجزائر. ولذلك، هناك حاجة ماسة لمبادرات من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى الموجودة في الجزائر للوصول إلى المهجرين في مغنية، ويجب على السلطات الجزائرية تسهيل الوصول إليهم.

في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أصدرت لجنة الأمم المتحدة المعنية باتفاقية حماية العمال المهاجرين وأسرهم، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تقريرا يضم توصيات قوية تدعو إلى إصلاح مقاربة المغرب لمسألة الهجرة. ومع أنه يبدو أن التقرير حفز أو نال ردود فعل إيجابية من السلطات المغربية، وسيعني تحسنا في حياة المهاجرين الذين يعيشون على الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن التوصيات لم تتحول بعد إلى سياسات تؤدي إلى تعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين.

إن الضغط الذي تمارسه دول الاتحاد الأوروبي على جيرانها في جنوب البحر الأبيض المتوسط لتوقيع اتفاقيات إعادة دخول الأفراد، لا يصاحبه ضغط من أجل القيام بمراقبة الحدود في سياق احترام كامل لحقوق الإنسان. أيضا الحملات التي تقوم بها الدول الأوروبية على الهجرة غير النظامية تهدد بخنق التقدم الإيجابي الذي أحرز في مجال الهجرة واللجوء في شمال أفريقيا.

إن احترام الواجبات تجاه المهاجرين واللاجئين ليس مسؤولية السلطات الجزائرية والمغربية فقط، بل يتحمل المسؤولية أيضا الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لضمان

أن يكون احترام حقوق المهاجرين واللاجئين جزءا غير مشروط في أي اتفاقية تعاون في مجال الهجرة مع الدول الأخرى.

## التوصيات

تقدم الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان التوصيات التالية على ضوء الوضع الذي شهدته بعثتا الشبكة في مغنية، والوضع العام على الحدود، كما بينته منظمات غير حكومية ومجتمع مدني في وجدة ومناطق أخرى من المغرب:

### توصيات للسلطات الجزائرية

- تعديل التشريعات الحالية التي تنظم دخول الجزائر ومغادرتها وحركة الأجانب والهجرة غير النظامية، وتحديد القانون رقم ٠٨-١١ الصادر بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ والقانون رقم ٠٩-٠١ الصادر بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، وذلك من أجل تحقيق ما يلي: « الالتزام الكامل والفعال بالتشريعات الدولية التي صادقت الجزائر عليها، كاتفاقية جنيف حول وضع المهاجرين والبروتوكولات التابعة لها، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. « عدم تجريم تقديم المساعدة الإنسانية أو أي نوع من المساعدة للمهاجرين غير النظاميين.
- سن تشريع متعلق باللجوء، ووضع نظام لجوء متوافق مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت الجزائر عليها.
- منع أجهزة الأمن والسلطات الإدارية من ترحيل طالبي اللجوء، واللاجئين الذين تعترف بهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والفئات المعرضة للخطر بين المهاجرين (مثل القاصرين والنساء الحوامل، والأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة طبية).
- مقاضاة ومعاقبة أعضاء أجهزة الأمن والجيش والشرطة الذين يرتكبون انتهاكات بحق المهاجرين، ويشمل ذلك المعاملة المؤذية، والعنف الجسدي والنفسي، والسرقات، ومداهمة المخيمات وإتلاف الممتلكات.
- تنفيذ نظام لتصويب وضع المهاجرين غير النظاميين في الجزائر، مع اهتمام خاص بوضع القاصرين والمواليد الجدد الذين لا يحصلون على شهادات ميلاد، أو المسجلين كتابعين لجنسية مزيفة.
- تنفيذ إجراءات قانونية وإنسانية محددة للاجئين والمهاجرين من مالي الذين يأتون إلى الجزائر من الحدود الجنوبية المغلقة.
- وضع نظام معونة طبية في مغنية تستهدف المهاجرين، من خلال الهلال الأحمر الجزائري مثلا، مع اهتمام خاص بالنساء والقاصرين.
- السماح للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالعمل في المنطقة والسماح لمفوضية شؤون اللاجئين بالوصول إلى جميع مناطق الجزائر والعمل فيها.
- وضع سياسة خاصة بالهجرة تكون منسجمة مع مصالح الجزائر والدول المجاورة لها.

### توصيات للسلطات المغربية

- الامتناع عن ترحيل اللاجئين والمهاجرين إلى الحدود الجزائرية، وخاصة من هم ضمن الفئات المعرضة للخطر (القاصرين، والنساء الحوامل، والأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة طبية).
- الامتناع عن المعاملة السيئة والمؤذية للمهاجرين في منطقة الحدود، وفي وجدة، والمناطق المحيطة بالناظور.
- مقاضاة ومعاقبة أعضاء أجهزة الأمن والجيش والشرطة الذين يرتكبون انتهاكات بحق المهاجرين، ويشمل ذلك المعاملة المؤذية، والعنف الجسدي والنفسي، والسرقات، ومداهمة المخيمات وإتلاف الممتلكات.

- تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق المهاجرين واللاجئين والواردة في التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية باتفاقية حماية العمال المهاجرين وأسرهم، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

### توصيات للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

- وقف سياسة الحيلولة دون عبور الحدود الأوروبية من خلال إجراءات تتخذ في دول شمال أفريقيا، وتعديل المقاربة الأمنية لإدارة السياسات المتعلقة بالهجرة.
- الامتناع عن تنفيذ اتفاقيات هجرة ومشاريع مع الجزائر تؤدي إلى انتهاكات لحقوق المهاجرين واللاجئين.
- الامتناع عن تنفيذ اتفاقية إعادة دخول الأفراد في شراكة التنقل التي وقعت مع المغرب، والتي تشمل إعادة دخول مواطني دول أخرى، وذلك بالنظر إلى الأوضاع التي تتم فيها عمليات الترحيل على الحدود مع الجزائر، والانتهاكات التي تتم لحقوق المهاجرين واللاجئين في البلاد.
- وقف ممارسات الإرجاع والانتهاكات والإيذاء التي يقوم بها الحراس على الحدود بين إسبانيا والمغرب، وخاصة في سبتة ومليلية.
- التعبير عن القلق بشأن أوضاع المهاجرين واللاجئين في الجزائر والمغرب في الاجتماعات الثنائية مع السلطات في البلدين، وتشجيع احترام حقوق المهاجرين واللاجئين من خلال سياسة الحوار الأوروبي.
- وضع التعاون مع الجزائر والمغرب على أساس التنفيذ الملموس لمبدأ "المزيد مقابل المزيد" من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان وخاصة حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

### توصيات للأمم المتحدة

- توصيات للمقرر الخاص المعني بحقوق المهاجرين
- الطلب من السلطات الجزائرية والمغربية الموافقة على إرسال بعثة مراقبة إلى المغرب والجزائر مع اهتمام خاص بالمنطقة الحدودية بين البلدين، والحدود الجنوبية للجزائر مع النيجر ومالي.

### توصيات للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين

#### إجراءات قصيرة الأجل

- تنظيم زيارات ميدانية بانتظام إلى المنطقة الحدودية لجمع طلبات اللجوء في الميدان.
- توزيع معلومات تهم جاليات المهاجرين المستقرين في المنطقة حول إجراءات اللجوء والحقوق المحددة للمهاجرين.
- ضمان أن تأخذ إجراءات التسجيل في الحساب حساسية وضع المهاجرين في الجزائر وعدم إعاقته إمكانية تقديم طلبات لجوء.

#### إجراءات طويلة الأجل

- فتح مكتب لمفوضية شؤون اللاجئين في مغنية أو المنطقة المحيطة بها، وكذلك الأمر في وجدة، من أجل ضمان توفر مقدرة تشغيلية كاملة.
- إعادة التفاوض على الاتفاقية مع الحكومة الجزائرية للسماح لمفوضية شؤون اللاجئين بالتحرك بحرية في الجزائر دون قيود.
- تنظيم دورات تدريبية لقوات الشرطة حول الآليات الدولية لحماية المهاجرين، والواجبات القانونية المترتبة عليها، ومبدأ عدم الإعادة القسرية.
- تنظيم دورات تدريبية حول دور وإجراءات مفوضية شؤون اللاجئين، والميسرين المحليين الذين يعملون في أوساط جاليات المهاجرين من أجل توسيع نطاق الوصول إلى المهاجرين العابرين.

### توصيات للمقرر الخاص الأفريقي المعني باللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

- إرسال بعثة مراقبة إلى الجزائر والمغرب، مع اهتمام خاص بالمنطقة الحدودية بين البلدين، والحدود الجنوبية للجزائر مع النيجر ومالي.
- تقديم تقرير حول وضع اللاجئين والمهاجرين في الجزائر والمغرب في جلسة عادية أو استثنائية للجنة الأفريقية، وحث البلدين على احترام الواجبات الدولية ووقف الانتهاكات التي تتعرض لها جاليات المهاجرين.

### توصيات للمجتمع المدني والنقابات في الجزائر

#### اتخاذ إجراءات

- أولاً: إجراءات تستهدف المهاجرين واللاجئين
- إبلاغ المؤهلين للحصول على وضع لاجئ بآليات الحماية الدولية وإجراءات الحصول عليها.
- إقامة علاقة مع جاليات اللاجئين على أساس الثقة والاحترام المتبادلين.
- تأسيس شبكة من النشطاء والمحامين والخبراء الفنيين لدعم جاليات المهاجرين المستقرين في مغنية.
- تسهيل وصول المهاجرين واللاجئين إلى القضاء للحصول على عدالة في حالات انتهاك حقوق الإنسان، ودعم قضاياهم ضد الأفراد العاديين أو المسؤولين في أجهزة الدولة.
- وضع برنامج لتقديم خدمات طبية للمهاجرين واللاجئين في مغنية والمناطق المحيطة بها.

#### ثانياً: إجراءات تستهدف المواطنين الجزائريين

- القيام بنشر معلومات وبحملات لرفع درجة الوعي بين المواطنين الجزائريين حول هشاشة الأوضاع المادية والقانونية للمهاجرين، وخاصة غير النظاميين.
- استنكار حالات استغلال المهاجرين من قبل أصحاب العمل المحليين والأفراد.
- تطوير وسائل إعلامية وتدريبية للقيام بسلسلة من الدورات بالتعاون مع النقابات العمالية والمهنية (نقابات الأطباء وغيرهم من العاملين في الحقل الطبي، والطاقم الإداري في المستشفيات، وسائقي سيارات الأجرة، وسائقي مركبات النقل العام) من أجل رفع درجة الوعي في أوساطهم بخصوص المعاملة الصحيحة للمهاجرين في المستشفيات، ووضع المهاجرين واللاجئين الذي يتمتع بالحماية، إلى آخره.
- تشجيع وسائل الإعلام الوطنية على متابعة وضع المهاجرين واللاجئين وإعداد تقارير حولها، وعلى المساهمة في رفع درجة الوعي في أوساط المواطنين.

#### ثالثاً: إجراءات تستهدف الحكومة والبرلمان في الجزائر

- تطوير مجموعة من أدوات وإجراءات القيام بحملة تغطي جوانب التشريعات الوطنية التي يجب تعديلها، إضافة إلى تعديل تصرفات السلطات التي تعتبر إشكالية.

### توصيات للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني الدوليين

- القيام بحملة دفاع على المستوى الدولي من أجل الضغط على الحكومة الجزائرية لتسهيل دخول المنظمات غير الحكومية الدولية إلى الجزائر، والسماح لها بالعمل في المناطق الحدودية وبقيّة أنحاء البلاد.
- اطلاع وسائل الإعلام على الوضع الحرج للغاية للمهاجرين في مغنية، واستنكار السلوك العنصري لأفراد السلطات المدنية والعسكرية.

- العمل مع الأطراف المحلية الفاعلة لقيادة حملات لرفع مستويات الوعي بخصوص المهاجرين واللاجئين في المناطق الحدودية، وتقديم الخدمات الضرورية لهم، وخاصة الخدمات الصحية للمهاجرين واللاجئين الذين يعانون من إصابات أو أمراض مزمنة.
- البدء في إعداد مسودة تقرير موجه إلى لجنة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أو التعاون في إعداد هذا التقرير مع المنظمات والنقابات الجزائرية التي تعمل في مجال حقوق المهاجرين.
- الطلب رسمياً من الممثل الخاص المعني بحقوق المهاجرين إرسال بعثة مراقبة إلى الجزائر مع اهتمام خاص بالمنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب، والحدود الجنوبية للجزائر مع النيجر ومالي.

## المراجع

- بنسعد، أ. ٢٠٠٨. "الهجرات من جنوب الصحراء الكبرى إلى الجزائر"، كونسورتيوم البحوث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية (CARIM)، تقرير بحثي رقم ١/٢٠٠٨، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ومعهد الجامعة الأوروبية.
- كولير، م. ٢٠٠٧. "بين الأماكن: المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى العابرون بدون وثائق في المغرب". انتيبود، المجلد ٣٩، العدد ٤، ٢٠٠٧، ص ص ٦٢٠-٦٣٥.
- اللجنة الدولية لتنمية الشعوب. ٢٠٠٨. "المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى غير النظاميين في الجزائر: الخصائص، والملاحم والتصنيف". تقرير أعد بالتعاون مع جمعية المعونة، وجمعية بحوث الإغاثة وعلم النفس الإنمائي (SARP).
- الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان. ٢٠١٢. "ورقة معلومات حول الجزائر"، اللجوء والهجرة في المغرب، تقرير قانوني.
- فرحي، س. ٢٠٠٨. "هل مغنية «مخيم سانغات الصغير» الجزائري؟" الندوة الدولية "أسباب اللجوء، الجماعات، المساحات، والسياسات"، ١٨-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، باريس.
- هاس، دي هـ. ٢٠١١. "شمال أفريقيا التي تمر بمرحلة انتقالية: التنقل والهجرة القسرية والأزمات الإنسانية"، تقرير عن ورشة عمل نظمها معهد الهجرة الدولية ومركز دراسات اللاجئين في ٦ أيار/مايو ٢٠١١، شوهده في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣.
- \_\_\_\_. ٢٠٠٨. "الهجرة غير النظامية من غرب أفريقيا إلى المغرب والاتحاد الأوروبي: لمحة عامة عن الاتجاهات الحديثة"، تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة.
- \_\_\_\_. ٢٠٠٧-أ. "أسطورة الغزو: الهجرة غير النظامية من غرب أفريقيا إلى المغرب والاتحاد الأوروبي". تقرير بحثي صادر عن معهد الهجرة الدولية، جامعة أكسفورد.
- \_\_\_\_. ٢٠٠٧-ب. "نظم الهجرة في شمال أفريقيا: التطور، والتحول، والروابط مع التنمية"، معهد الهجرة الدولية، ورقة عمل رقم ٦، جامعة أكسفورد.
- خدمة اللاجئين اليسوعية. ٢٠١١. "أنا لا أعرف إلى أين أذهب. تجربة المهاجرين الذين يعيشون في الجزائر والمغرب". تقرير صادر عن خدمة اللاجئين اليسوعية.
- لاشر، س. ٢٠١٠. "العنف ضد النساء خلال رحلتهم السرية: الجزائر، وفرنسا، وإسبانيا، والمغرب"، ورقة بحثية، رقم ١٨٨، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

ليبيرتي، س. ٢٠٠٨. إلى الجنوب من لامبيدوزا. الناشر: مينيموم فاكس، روما.

أطباء بلا حدود. ٢٠١٣. العنف والضعف والهجرة: عالقون على أبواب أوروبا. تقرير حول وضع المهاجرين الجنوب صحراويين غير النظاميين في المغرب، تقرير منظمة أطباء بلا حدود.

\_\_\_\_. ٢٠١٠. "العنف الجنسي والهجرة. الواقع الخفي لنساء جنوب الصحراء الكبرى المحصورات في المغرب في الطريق إلى أوروبا"، تقرير منظمة أطباء بلا حدود.

ميغريوروب. ٢٠٠٩. "حدود أوروبا القتالة"، تقرير عن انتهاك حقوق الإنسان على الحدود.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ٢٠١٢. "تهريب المهاجرين إلى شمال أفريقيا، ومن خلالها ومنها"، تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ٢٠١٣. تقرير المفوضية العالمي لسنة ٢٠١٣، القسم المتعلق بالجزائر.

## قائمة المراجع باللغة التي كتبت بها

Bensaad A. 2008. "Les migrations subsahariennes en Algérie", CARIM Rapport de Recherche 2008/1, Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS), European University Institute (EUI).

Collyer M. 2007. "In Between Places: Undocumented Sub-Saharan Transit Migrants in Morocco." Antipode 39 no. 4, 2007: 620-635.

Comitato per lo Sviluppo dei Popoli (CISP). 2008. "Les migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie: caractéristiques, profils et typologie", report in collaboration with L'Association pour l'Aide, la Recherche et le Perfectionnement en Psychologie (SARP).

Euro-Mediterranean Human Rights Network (EMHRN). 2012. "Country Factsheet: Algeria", Asylum and Migration in the Maghreb, Legal Report.

Ferhi S. 2008. "Maghnia est-elle «la petite Sangatte» algérienne?" Colloque international "terrains d'asile, corps, espaces, politiques", 18-20 September 2008, Paris.

Haas de H. 2011. "North Africa in Transition: Mobility, Forced Migration and Humanitarian Crises", report from the self-title workshop organized by the International Migration Institute and the Refugee Studies Centre on 6 May 2011. Retrieved on 25 July, 2013.

Haas de H. 2008. "Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union: An Overview of Recent Trends", IOM Report.

Haas de H. 2007a. "The Myth of Invasion: Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union." IMI research report, International Migration Institute (IMI), University of Oxford.

Haas de H. 2007b. "North African migration systems: evolution, transformations and development linkages", International Migration Institute (IMI) Working Paper No.6, University of Oxford.

Jesuit Refugee Service (JRS). 2011. "I don't know where to go. The experience of migrants living in Algeria and Morocco", JRS Report.

Laacher S. 2010. "Les violences faites aux femmes pendant leur voyage clandestin: Algérie, France, Espagne, Maroc", Research Paper No. 188, United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR).

Liberti S. 2008. A sud di Lampedusa, Minimum Fax, Roma.

Médecins sans frontières (MSF). 2013. "Violences, Vulnérabilité et Migration : Bloqués aux Portes de l'Europe. Un Rapport sur les Migrants Subsahariens en Situation Irrégulière au Maroc," MSF report.

Médecins sans frontières. 2010. "Sexual Violence and Migration. The hidden reality of Sub-Saharan women trapped in Morocco en route to Europe," MSF report.

Migreurop. 2009. "Europe's Murderous Borders", Report on the violation of human rights at borders.

United Nations Office on Drugs and Crimes (UNODC). 2012. "Smuggling of migrants into, through and from North Africa", UNODC Report.

UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2013. UNHCR Global Report 2012, Algeria.







## الملحق ١

## جاليات المهاجرين في مغنية

المخيم	زيارة من الشبكة / اجتماع مع الرئيس	عدد المهاجرين (تقديري)	الموقع	ملاحظات
السنغال	نعم	٥٠-٤٠	ضفة الجدول	جالية كبيرة، فيها قاصرون، فئة عمرية صغيرة (٢٠-٢٢ سنة)
غامبيا	نعم	٣٠	ضفة الجدول	كثير من المهاجرين أميون؛ الفئة العمرية أكبر قليلا من الجماعات الأخرى (المعدل ٣٠ سنة)
غينيا كوناكري	نعم	٤٠	ضفة الجدول، قرب الجالية الغامبية	يوجد قاصرون في الجالية
غانا	لا	٥٠-٤٠	ضفة الجدول	أغلبية المهاجرين بين ٢٠-٣٠ سنة
ساحل العاج	نعم	٥٠-٤٠	ضفة الجدول، قرب مخيم الجالية السنغالية	جالية جديدة نسبيا؛ الأغلبية جاءت في ٢٠١١. معدل العمر ٢٥ سنة؛ يوجد قاصرون، ولاجتون محتملون.
نيجيريا	لا	١١٠-١٠٠	ضفة الجدول، بعيدا جدا عن الجاليات الأخرى.	من أكبر وأقدم الجاليات في مغنية (وجود نساء محتمل جدا).
كاميرون	لا	١٠٠	موجودة في ضواحي المدينة.	من أقدم وأكبر الجاليات؛ فيها نساء؛ جزء من هذه الجالية يقيم في مواقع بناء؛ وجزء آخر في الحقول.
مالي ١	لا	١٢٠-٩٠	ضفة الجدول	
مالي ٢	لا	١١٠-١٠٠	متفرقون في الحقول المحيطة بالمدينة	
الكونغو	لا	١٥-١٠	متفرقون في الحقول المحيطة بالمدينة	
بوركينافاسو	اجتماع مع الرئيس	٢٠-١٥	لا يوجد مخيم؛ متفرقون في الحقول المحيطة بالمدينة	

## الملحق ٢

## قائمة المستجيبين

العمر	الجنسية	مقابلة مسجلة	
أوائل العشرينات	غامبيا	لا	١
أواخر العشرينات	مالي	نعم	٢
أواسط العشرينات	غينيا بيساو	نعم	٣
أوائل الثلاثينات	غينيا كوناكري	نعم	٤
قاصر بلا مرافق	غينيا كوناكري	نعم (جزئيا)	٥
قاصر بلا مرافق	غينيا كوناكري	نعم	٦
قاصر بلا مرافق	غينيا كوناكري	نعم	٧
قاصر بلا مرافق	غينيا كوناكري	لا	٨
أوائل العشرينات	غينيا كوناكري	لا	٩
أواخر العشرينات	كاميرون	نعم	١٠
أواخر العشرينات	كاميرون	نعم	١١
أواخر العشرينات	كاميرون	نعم	١٢
أواخر العشرينات	ساحل العاج	نعم	١٣
قاصر	ساحل العاج	نعم	١٤
أواخر العشرينات	مالي	نعم	١٥
أقل من ٢٠، ربما قاصر	سنغال	لا	١٦
أوائل العشرينات	سنغال	نعم	١٧
أوائل العشرينات	سيراليون	نعم	١٨

المسار	فترة المكوث بمغنية	ترحيل
-/-	أيام قليلة	نعم، إلى الجزائر (مرة)
موريتانيا-المغرب-الجزائر	أسابيع قليلة	-/-
مالي-الجزائر-المغرب-الجزائر	٣ شهور في ٢٠١٢؛ ٤ شهور ٢٠١٣	نعم، إلى الجزائر (مرة)
سنغال-غامبيا-موريتانيا-نيجر-الجزائر-المغرب-الجزائر	٤ شهور	-/-
بورкина فاسو-نيجر-مالي-الجزائر	أسابيع قليلة	لا
مالي-بورкина فاسو-نيجر-ليبيا-الجزائر-المغرب-الجزائر	أسابيع قليلة	-/-
سنغال-موريتانيا-المغرب-الجزائر	شهر ونصف شهر	نعم، إلى الجزائر (مرة)
نيجيريا-نيجر-الجزائر	أيام قليلة	لا
-/-	أسابيع قليلة	نعم، إلى الجزائر (أكثر من مرة)
نيجر-الجزائر-المغرب-الجزائر	أقل من شهرين	نعم، إلى الجزائر (أكثر من مرة)
الجزائر-المغرب-الجزائر	سنتان بشكل متقطع على الحدود	نعم، إلى المغرب (أكثر من مرة)
الجزائر-المغرب-الجزائر	سنتان بشكل متقطع على الحدود	نعم، إلى المغرب (أكثر من مرة)
مالي-موريتانيا-المغرب-الجزائر	شهران	نعم، إلى الجزائر (مرة)
مالي-موريتانيا-المغرب-الجزائر	شهران	-/-
موريتانيا-المغرب-الجزائر	أسابيع قليلة	-/-
نيجر-المغرب	٣ شهور	-/-
موريتانيا-المغرب-الجزائر	أسابيع قليلة	نعم، إلى الجزائر (أكثر من مرة)
ساحل العاج-غانا-نيجيريا-نيجر-الجزائر-المغرب-الجزائر	أسابيع قليلة	نعم، إلى الجزائر (مرة)

نشر هذا التقرير بدعم سخّي من وكالة  
التممية الدنماركية (دانيدا) والوكالة  
السويدية للتعاون التتموي (سييدا).



EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK  
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME  
الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان

كوبنهاغن - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣  
الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان  
Vestergade ١٦ - ١٤٥٦ Copenhagen K - Denmark  
هاتف + 45 32 64 17 00  
فاكس + 45 3264 17 02  
الموقع [www.euromedrights.org](http://www.euromedrights.org)